







افضل المجاهد  
 المتأخر : دوة العلماء الراشدين  
 "مهم" شيخنا : سيد الابهرى حضر تلويك فن  
 :طقده نأليف و تميمط اتمش اولد يغى ايسا غوجى ناميله  
 هنا مشتهر اولان كتابك شرو حلزندن  
 مفعي الطلاب اسميله مسمى شرح  
 مشهور ومرغوبيدر

﴿ من مطبوعات شيخنا - بي ﴾



→→→→→

مكتبة

﴿ معنى الاطلاق ﴾

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾

نحمدك يا من جعل المنطق ميزانا لطريق التفهيم والتحقيق \* ونشكر  
يا من زين الازهان باكتساب التصور والتصديق \* ونصلي على نبيك  
محمد الهادي الى سواء الطريق \* وعلى آله واصحابه الذين فازوا بالهداية  
والتوفيق ( اما بعد ) فلما كانت الرسالة المشهورة بابساغوجي \* المنسوبة  
الى الشيخ الامام العلامة افضل الزمان \* قدوة الحكماء الراشدين \*  
اثير الدين الابهرى نور الله مضجعه محتوية على العجائب من القواعد \*  
ومشتملة على الغرائب من الفوائد \* نكأت معانيها مخجبة تحت حجاب \*  
ووجازة الفاظها مستورة في كل باب \* وكان ما وجد من شروحاتها غاية  
للإختصار \* ونهاية الاقتصار \* بل بعضها كتن متين \* يحتاج الى توضيح  
ومبين \* اجتاجت الى شرح يزيل احتجابها \* ويسهل الوصول لمن اراد  
انتهاجها \* وكان يخطر ببال \* وان كان غير لائق بحال \* ان اكتب عليها  
شرحاً يحل صعابها ويكشف عن وجوه فراثها نقابها \* انقد فيه مطارح  
الافكار \* واوضح فيه خزان الاسرار \* على وجه لطيف \* ومنهج  
فني \* اعانة للطالين \* وهدية لاهل اليقين \* ولقد طال ما جال  
في صدري الى وقع الاحتياج في درسي ثم استسأف بعض الطلبة الى  
والى قراءتها لدى \* فتهيجني الى الشروع في ذلك \* وان كنت بعيدا عن  
هناك \* لو فور قصوري في بضائع الفنون \* مع توزع افكاري وتشتت  
المنون \* ليكون وسيلة للاشتغال والذاكرة \* وذريعة لاستعمال الخواطر

( في المطالعة )

في المطاعة \* مسترشدا من المرشد الرشيد \* الذي هو يدي \* وبعيد \* متجنباً  
 من الاطالة للسائقين \* ومعرضاً عن الطعن لاراء المؤلفين \* والمأمول  
 من الاحياء المتخلين بحلي الانصاف \* المتخلين عن رذيلتي البغي والاعتساف \*  
 اذا هتروا على شيء \* زلت فيه القدم \* ووطئ به القلم \* ان يصالحوه بما يقضيه  
 ذلك المحل فان الانسان منشأ النسيان والزل متمنيا من اننا ظرين ان ينظروا فيه  
 ينظر الانصاف \* فان الانصاف خير الاوصاف \* فلما ان تيسر الاتمام بمون الله  
 الوهاب \* سمعته بمعنى الطلاب \* ليكون الامم مطابقا للمسمى في التحقيق  
 \* وموافقا له من جميع الوجوه بآتم التوفيق \* والى الله انضرع ان يجعل هذا  
 خالصا لوجه الكريم ومقر با من رحته في دار النعيم \* ومنه المعونة والتوفيق  
 وبه ازمة التحقيق \* قال رحمه الله تعالى ( بسم الله الرحمن الرحيم ) اى  
 ابتدئ \* ( نحمد الله ) جمع بين التسمية والتحميد في الابتداء عملا بكتاب الله  
 الكريم ونخب كل امر ذي بال لم يبدأ فيه بيسم الله فهو اجذم اى مقطوع  
 البركة وفي رواية بحمد الله ولا تعارض بينهما اذا ابتداء حقيقى واضافى  
 فالحقيقى حصل بالسملة والاضافى بالجدلة وقدم بالسملة اقتفاء لما نطق به  
 الكتاب واتفق عليه اولوا لباب والمجد هو الثناء باللسان على الجليل الاختيارى  
 سواء تعلق بالفضائل ام بالفواضل والمدح هو الثناء باللسان على الجليل  
 مطلقا والشكر فى مقابلة النعمة بالقول او الفعل او الاعتقاد فهو اعم من المجد  
 والمدح بحسب المورد واخص بحسب المتعلق فبينه وبينهما عموم وخصوص  
 من وجه فعلم من هذا ان المصنف انما اختار المجد دون المدح ليوذن بالفعل  
 الاختيارى ودون الشكر ليعم الفضائل والفواضل واختار الجملة الفعلية على  
 الاسمية ههنا وفيما سياتى قصد الاظهار العجز عن الاتيان بمضمونها على  
 وجه الثبات والدوام واتى بنون العظمة اظهار الملزومها الذى هو نعمة  
 من تعظيم الله تعالى بآهله للعلم امتثال لقوله تعالى \* واما بنعمة ربك فحدث \* فعنى  
 قوله بحمد الله اى ثنى ثناء بليغا (على توفيقه) لئلا يخلو خلقه قدرة الطاعة فينافى  
 التوفيق عند الاشعري واكثر الصحابة خلق القدرة على الطاعة وقال امام  
 الحرمين هو خالق الطاعة والظاهر ان ما ظاهرا لا امام حق فان القدرة على الطاعة  
 متحقق في كل مكاف اللهم الا ان يكون المراد القدرة المؤثرة القرينة من الطاعة

مبادئ ومقاصد فكان اقسامه اربعة فمبادئ التصورات الكليات الخمس  
ومقاصد هذه القول الشارح ومبادئ التصديقات الفضايا واحكامها ومقاصدها  
القياس \* ثم القياس ينحسب السادة خمسة يسمونها الصناعات الخمس  
فهى مع الاقسام الاربعة ابواب تسعة للمنطق وبعض المتأخرين عدم مباحث  
الانفاظ جزأ منها فصارت عشرة ولما اراد المصنف ان يلحق الى كل  
واحد من هذه الابواب تسهلا للطلاب رتبها على وفق ما شرنا اليه  
فصار تقديم مباحث ايساغوجى واجبا عليه فقال بعد ذكر الخطبة  
(ايساغوجى) اى هذا باب ايساغوجى وهو لفظ يونانى مركب من ثلث كلمات  
الاول ايس معنى انت والثانى افومعناه انا والثالث اجى معناه ممه اى فى هذا  
المكان ثم نقله المنطقيون وجعلوه علما للكليات الخمس اعنى النوع والجنس  
والفصل والخاصة والعرض العام واختلف فى سبب تسميتها به فقيل ان  
حكيمامن الحكماء المتقدمين اودع تلك الكليات عند شخص مسمى بايساغوجى  
وكان يطلعها وليس له قوة استخراج ما فيها ثم جاء الحكيم وقرأها  
عنده وكان ذلك الحكيم يخاطب له بيا ايساغوجى الحال كذا وكذا فصار لفظ  
ايساغوجى علما لافعل هذا يكون تسمية للشئ باسم قارنه وقبل انه كان علما  
للكيم الذى استخرجها ودونها ثم جعل علما لافعل هذا يكون تسمية  
للمستخرج باسم المستخرج وقبل انه كان فى الاصل اسم الزود له خمس ورقات  
ثم نقل الى هذه الكليات لما سبقت بين المنقول والمنقول اليه فعلى هذا يكون  
تسمية للشئ باسم شبيهه وهذا الوجه مشهور فى وجه تسميتها به وانما انحصرت  
الكليات فى الخمس لان الكلى اذا نسبنا الى ما تحته من الجزئيات فلا يخلو  
اما ان يكون تمام ماهيتها او داخلا فيها او خارجا عنها فان كان الاول  
فهو النوع وان كان الثانى فهو لا يخلو من ان يكون مقولا فى جواب ما هو  
اولا الاول الجنس والثانى الفصل وان كان الثالث فلا يخلو من ان يكون مقولا  
فى جواب اى شئ هو فى عرضه الخاص او لا الاول الخاصة والثانى العرض  
العام ثم لما كان مقصودهم استحضار الكليات وبقربها من الاصطلاحات  
المنطقية واستحصال المجهولات والجهول اما تصورى واما تصديقى  
والوصول الى الاول القول الشارح المركب من الكليات والى

الثاني الحجة المركبة من العضايا كان فظهرهم اما في القول الشارح  
 وما يتركب هو منه واما في الحجة وما يتركب هي منه وهو لا يتوقف لاعلى  
 الالفاظ ولا على الدلالة لكن لما كانت معرفة الكلبيات الجنس تتوقف  
 على معرفة الدالات الثلاث واقسام اللفظ بدأ بيانهما فقال ( اللفظ  
 الدال بالوضع ) الدلالة هي كون الشيء بخاصة يلزم من العلم به العلم بشئ  
 آخر ويسمى الشيء الاول دالا والثاني مدلولاً والدال ان كان لفظاً فالدلالة  
 لفظية والا فغير لفظية وكل منهما اما وضعية او عقلية وطبيعة لان دلالة  
 اللفظ على المعنى اما بواسطة وضع اللفظ بازاء المعنى او بواسطة العقل  
 او بواسطة اقتضاء الطبع فان كانت الاولى فالدلالة لفظية وضعية  
 كدلالة لفظ الانسان على الحيوان الناطق وان كانت الثانية فالدلالة  
 لفظية عقلية كدلالة اللفظ المسموع من وراء الجدار على وجود الالفاظ وان  
 كانت الثالثة فالدلالة لفظية طبيعية كدلالة اخ بفتح الهمة والحاء المعجمة  
 على الوجود مطلقاً وكدلالة اخ بفتح الهمة وضمها والحاء المهمل على وجع  
 الصدر وهو السعال وكذلك الدلالة الغير اللفظية اما ان تكون بواسطة  
 الوضع او بواسطة العقل او بواسطة الطبع فان كانت الاولى فالدلالة غير  
 لفظية وضعية كدلالة الدوال الاربع على ما وضعت هي له وان كانت  
 الثانية فالدلالة غير لفظية عقلية كدلالة الار على المؤثرون كانت الثالثة  
 فالدلالة غير لفظية طبيعية كدلالة تغير وجه العاشق عند رؤيته المعشوق على  
 العشق والمقصود الاصل بالنظر الى النطق بالدلالة اللفظية الوضعية لان  
 غيرها غير منضبطة باختلافه باختلاف الطبايع والعقول بخلاف اللفظية  
 الوضعية فانها منضبطة اذا عرفت هذا فنقول ان اللفظ الدال بالوضع  
 ( يدل ) ذلك اللفظ يتوسط الوضع ( على تمام ما وضع له بالمطابقة ) لموافقته  
 اياه ( وعلى جزئه ) لى جزء ما وضع له ( بالضمن ) لدلالته على ما في ضمن  
 الموضوع له ( ان كان له ) اى لما وضع له ( جزء ) اما ان لم يكن له جزء كما في  
 البساط مثل الواجب تعالى والنقطة فلا يتصور التضمن ( وعلى ما يلزمه )  
 اى ما يلزم الموضوع له ( في الذهن بالالتزام ) والوازم ثلثة لازم ذهنا  
 وخارجيا كقابل العلم وضعية الكتابه للانسان ولازم خارجيا فقط كالسواد



للغراب والرنجى لازم ذهنا فقط كالبحر لعمى والمعتبر في دلالته الالتزام  
 للزوم الذهني وهو كون الشيء مقتضيا للآخر في الذهن بمعنى كلما تحقق  
 الملزوم في الذهن تحقق اللازم فيه ولذا قيده بقوله في الذهن ولا يجوز  
 ان يشترط فيها للزوم الخارجى وهو كون الشيء مقتضيا للآخر في الخارج بمعنى  
 كلما ثبت الملزوم في الخارج ثبت اللازم فيه اذ لو كان هذا شرطا لم يتحقق دلالته  
 الالتزام بدونه لامتساع تحقق الشروط بدون الشرط واللازم باطل فكذا  
 الملزوم لان العدم كالعنى يدل على الملائكة كالبصر التزاما لان العنى عدم  
 البصر عما من شأنه ان يكون بصيرا مع ان بينهما معاندة في الخارج وفي قوله  
 ان كان له جزء اشارة الى ان المطابقة لا تستلزم التضمن وكذلك الاستلزام  
 الالتزام خلافا للفخر الرازى واما التضمن والالتزام فيستلزمان المطابقة  
 ضرورة فدلالة المطابقة اقطيه لانها لحض اللفظ والاخرى ان عقليتان  
 لتوقفهما على انتقال الذهن من المعنى الى جزئه ولازمه وقبل وضعيتان  
 وعليه اكثر المنطقيين وانما انحصرت الدلالة اللفظية الوضعية في الثالث لان  
 اللفظ الدال بحسب الوضع على المعنى لا يتخلو من ان يدل على تمام ما وضع له  
 او على جزء ما وضع له او على ما يلازمه في الذهن فان كان الاول فالدلالة  
 دلالة بالمطابقة وان كان الثانى فالدلالة دلالة بالتضمن وان كان الثالث  
 فالدلالة دلالة بالالتزام مثال الدلالة بالمطابقة (كالانسان فانه يدل على الحيوان  
 الناطق بالمطابقة) وانما سميت هذه الدلالة بالمطابقة لان اللفظ هو الذى  
 ما وضع له وذلك من قولهم طابق الفعل بانعمل اذا توفقتا (و) مثال الدلالة  
 بالتضمن كالانسان فانه يدل (على احدهما) اى على الحيوان فقط او على  
 الناطق فقط (بالتضمن) لكن لا مطلقا بل عند ارادة المعنى المطابقي  
 اعنى المجموع من الحيوان والناطق لانه ربما يكون اللفظ دالا على جزء معناه  
 المطابقي فقط ولا تكون دلالة عليه تضمنا بل مطابقة كما في دلالته لفظ  
 الانسان على الحيوان او على الناطق عند ارادة احدهما منه لا عند ارادة  
 المجموع وانما سميت هذه الدلالة تضمنا لانه يدل على ما في ضمن الموضوع له  
 (و) مثال الدلالة بالالتزام كالانسان فانه يدل (على قابل العلم وصنعة الكتابة  
 بالالتزام) وهذا ايضا عند ارادة المعنى الموضوع له لادلالته على الامور الخارج

اللازم مطلقا وانما حسمت هذه الدلالة بالانضمام لان اللفظ لا يدل على كل امر  
 خارج عنه والازمة دلالة اللفظ على معان غير متناهية ولا على بعض غير  
 مضبوطة لعدم الفهم بل يدل على الامر الخارج الازم له ذهنا ثم لما فرغ  
 المصنف من بيان الدلالات الثلاث شرع في بيان تقسيم اللفظ فقال (ثم اللفظ)  
 الموضوع لعنى (اما مفرد وهو الذى لا يراد بالجزء منه دلالة على جزء معناه) وهو  
 اهم من ان يكون له جزء كقوله علما او كان له جزء لالمعناه كلفظة النقطة او كان له  
 جزء ولمعناه ايضا جزء ولا يدل جزء ذلك اللفظ على جزء معناه (كلا انسان) فانه  
 لفظ لا يراد بجزءه دلالة على جزء معناه فان الالف منه مثلا لا يدل على الحيوان  
 والنون منه لا يدل على الناطق او كان له جزء دال على معنى لكن لا على جزء المعنى  
 المراد كعبادة علما اذ ليس شئ من العبودية والاوهية جزء للشخص المعلم لان  
 المراد ذاته الشخصية او كان له جزء دال على جزء المعنى المراد ولا تكون دلالاته  
 مرآة حال كون ذلك المعنى مرآة كالحیوان الناطق علما اذ ليس شئ من معنى  
 الحيوان والناطق الجزئين للانسان بجزء للشخص المعلم مرآة في حال العلية  
 وانما المراد دلالة مجموع الحيوان والناطق على الذات الشخصية فالمراد خمسة  
 اقسام (واما مؤلف وهو الذى لا يكون كذلك) اى الذى يراد بالجزء منه دلالة على  
 جزء معناه بان تكون القيود الخمسة متحققة فيه (كرامى الحجارة) فان الرامى  
 بزيادة الدلالة على ذات صدره منه الرامى والحجارة يراد بها الدلالة على جسم معين  
 بالتميز النوعى (فان قلت لم قدم المصنف تعريف المفرد على تعريف المؤلف مع  
 ان الاول عكسه لان القيود المذكورة في تعريف المؤلف وجودية وفي تعريف  
 المفرد عدمية والاعداد اما تعرف بملكا فها (قلت ان مقصود المصنف  
 هنا التقسيم بقرينة تصدير اللفظ والتعريف يستفاد منه ضمنا والتقسيم  
 باعتراف الذات لا باعتبار المفهوم وذات المفرد سابق على ذات المركب (واعلم  
 ان المفرد والمركب واقسامهما الالائية اقسام للمفهوم اولو بالذات واللفظ ثانيا  
 وبالعرض تسمية للدال باسم المدلول الا ان المصنف اعتبر التقسيم المجازى  
 تقريرا لفهم المتدينين (ولما فرغ مما يتوقف عليه الاصطلاحات شرع  
 في مباحث الاصطلاحات فقال (و) اللفظ (المفرد) بالنظر الى معناه (اما كلى  
 وهو الذى لا يقع نفس تصور مفهومه) اى لا يقع مفهومه لامن حيث هو

هو بل من حيث انه متصور على ما يفيد قيد النفس (عن وقوع الشراكة) بين كثيرين والمراد بعدم منع الاشتراك امكان فرض صدقه على كثيرين لا اشتراكه في الواقع ولا فرضه باسمل حتى تدل الكلمات الفرضية كشرية امارى والاشي والامكن في تعريف الكللى وتخرج عن تعريف الجزئى والا لا يتقضا جها ومعنا وانما قيد انه مفهوم يا تصور لان من الكلليات ما يمنع الاشتراك بين كثيرين بالنظر الى الدليل الخارجى كواجب النوجو تعالى فان الدليل الخارجى قطع عرق الشراكة عنه واما بالنظر الى مجرد تصوره فلا يمنع عن صدقه على كثيرين والالم يتحقق في الذات وحدانية الى دليل خارجى والاحتياج فيه الى دليل مقرر فظهر ان العقل لم يمنع صدق مفهومه على كثيرين عند قطع النظر عن الدليل الخارجى واما تفكيده باسمل فلا يتوهم دخول مفهوم الواجب في حد الجزئى واما ذكر المفهوم فبنى على ان مورد القسمة اللفظ فلا يلزم ان يكون للمفهوم مفهوم مختال الكللى (كالانسان) فان مفهومه اذا تصور لم يمنع عن صدقه على كثيرين من افرادة (واما جزئى وهو الذى يمنع نفس تصوره مفهومه عن ذلك) اى عن وقوع الشراكة بين كثيرين (كزيدا) وعمر و فان مفهومه الذات مع الشخص وهو من حيث انه متصور يمنع عن وقوع الشراكة بين كثيرين بان يحصل من تعقل كل واحد منها اثر محدد مثلا اذا رأينا زيدا ولا حذاه مع مشخصاته يحصل منه فى ذهانتنا الصورة الانسانية المتصفة بالواحدى واذا رأينا عقيبه عرا ولا حطاه ايضا مع مشخصاته يحصل منه صورة اخرى غير الصورة الاولى وقس على هذا وانما قسم المفرد الى الكللى والجزئى دون المؤلف لان كون المؤلف كليا وجزئيا انما يكون باعتراف كون اجزائه كليا وجزئيا ونقول قسمة المفرد اليه ما لا ينافى قسمة المؤلف اليه و قدّم الكللى على الجزئى لان الكللى جزء للجزئى غالبا كالانسان فانه جزء لزيد الجزئى لان الانسان هو الحيوان الناحق وزيد هو الحيوان الناطق مع الشخص والجزئى كل لكون الكللى جزءا منه على تقدير كونه مركبا ولان الكللى مادة الحدود والبراهين والمطالب بخلاف الجزئى (اعلم ان الجزئى يطلق بالاشتراك على المعنى المذكور ويسمى جزئيا حقيقة لان جزئيته بالنظر الى حقيقة الماهية من الشراكة وبازاء الكللى الحقيقى وعلى كل اخص تحت اعم

كالإنسان بالنسبة إلى الحيوان ويسمى جزئياً إضافياً لأن جزئيته بالإضافة إلى شيء آخر وبارأه الكمال الإضافي ( وناظر غ من تقسيم اللفظ المفرد إلى الكلّي والجزئي ابتداءً بالكلّي فقال ( و ) اللفظ المفرد ( الكلّي إما ذاتي وهو الذي يدخل في حقيقة جزئيه كالحيوان بالنسبة إلى الإنسان والفرس ) فإن الحيوان كلّي ذاتي داخل في حقيقة الإنسان لكونه مركباً من الحيوان والناطق وكذا بالنسبة إلى العرس والنقر والغل وغيرها من الأفراد النوعية المدرجة تحت الحيوان ( اعلم أن الكلّي الذي يطلق بالاشتراك على معنيين أحدهما ما يكون داخل في حقيقة جزئيه وثانيهما ما لا يكون خارجاً عنها والمراد من الدخول ههنا هو المعنى الثاني إذ دخل نفس الماهية في الكلّي . ) . . . . . وان حل على المعنى الأول لم يصح بعد ذلك تقسيم الكلّي الذاتي إلى الجنس والنوع والفصل فإن النوع على المعنى الأول ليس بذاتي لأنه تمام حقيقة الجزئيات فلم يدخل الشيء في نفسه وهو محال وأما على المعنى الثاني ويكون نفس الحقيقة داخل في نفسه لأنه كما يصدق على جزئي الحقيقة الأعم والمساوي أعني الجنس والفصل أنهما غير خارجين عنها كذلك يصدق على نفس الحقيقة أنها غير خارجة عنها والابتراد كون الشيء في نفسه وهو محال ( فإن قلت حقيقة النوع عين الذات فكيف يكون ذاتياً أي منسوباً إلى الذات والنسبة تقتضي المقابلة بين المنسوب والمنسوب إليه والشيء لا يغير نفسه ( قلت إطلاقي الذاتي عليه اصطلاحاً لأن الذاتي الاصطلاحي هو الذي ليس بعرضي ومن هذا الابلزم كون شيء منسوباً إلى نفسه ( وأما عرضي وهو الذي يخافه ) أي لا يدخل في حقيقة جزئياته بأن يكون خارجاً عنها ( كالضاحك بالنسبة إلى الإنسان ) فإنه لم يدخل في حقيقة جزئيات الإنسان التي هي زيد وعمرو وبكر ( فإن قلت أن الحكم على الناطق بأنه داخل في حقيقة الإنسان وعلى الضاحك بأنه خارج عنها تحكم لكونهما متساويين في اختصاصهما بالإنسان ( قلت ههنا قاعدة وهي أن نوعاً ما إذا كان له خواص مرتبة كالناطق والمتعجب والضاحك فأقدمها يعتبر ذاتياً لأن ذاتي أقدمها فالناطق أقدم الخواص لأن اختصاص الناطق بالإنسان أقدم من اختصاص الضاحك لأن اختصاص الضحك تابع ومنفرد على اختصاص

الناطق به بناء على ان الانسان مالم يتصف بالادراك مطابقا وهو النطق لم يتصف بالافعال عند ادراك الامور الغريبة وهو الصحيح ( والذاتي ) قد سبق بيان ماهو المراد به وهو نتجصر في ثلاثة اقسام جنس ونوع وفصل لانه امام قول في جواب ماهو بحسب الشريعة فقط وهو الجنس او في جواب ماهو بحسب الشريعة والخصوصية معا وهو النوع او مقول في جواب اى شئ هو في ذاته وهو الفصل وانما قال ( امام قول في جواب ماهو ) اى في جواب السؤال ماهو ( بحسب الشريعة ) اى الخصوصية ايضا اى انه يكون مقولا في جواب السؤال ماهو حال الشريعة لم يكن مقولا في حاله حال الخصوصية ( كالجواب بالنسبة الى الانسان والفرس ) اى بالنسبة الى الافراد الثلاثة الحقيقة فانه اذا سئل باهما عنهما كان الحيوان جوابا عنهما لان السؤال عما هما عن الشئين طلب لتمام الماهية المشتركة بينهما وتمام الماهية المشتركة بينهما هو الحيوان فقط فيكون الجواب هو الحيوان فقط فاذا افرد كل واحد منهما في السؤال لم يصح الحيوان ان يقع بجوابا عن كل واحد منهما لان السؤال بما هو عن شئ واحد طلب لتمام الماهية لكل واحد

من اجواب في اسلوب

وعرف افرس وحده هو الحيوان الصاهل لكونهما تمام ماهيه كل واحد منهما ( وهو ) اى ذلك المقول ( الجنس ) قدمه على النوع لانه جزء النوع والجزء مقدم على الكل ( ويسمى ) الجنس ( بانه كلى مقول على كثيرين مختلفين بالحقائق في جواب ماهو ) قوله كلى جنس للجنس شامل لساير الكليات وقوله مقول انما ذكر اية ملحق به وقوله على كثيرين وقوله كثيرين انما ذكر ليوصف بقوله مختلفين بالحقائق وقوله مختلفين بالحقائق خرج النوع وخصايته والفصل بالترتيب وبقوله في جواب ماهو خرج الفصل البعيد والعرض العام وخاصة الجنس ( اعلم ان الجنس اما عال وهو الذى تحته جنس وليس فوقه جنس كالجوهر على القول بجنسيته واما متوسط وهو الذى فوقه وتحت جنس كالجسم الانمى واما سافل وهو الذى فوقه جنس وليس تحته جنس كالحيوان لان الذى تحته انواع الاجناس واما مفرد وهو الذى ليس فوقه جنس وليس تحته جنس

( قالوا )

قالوا واوليه جدله ثلث (واما مقول في جواب ماهو بحسب الشريعة والخصوصية  
 معا كالانسان بالنسبة الى زيد وعمرو) وغيرهما من الافراد الشخصية فانه  
 اذا سئل عن زيد وعمرو بما هما كل الجواب الانسان لان اسائل طلب الماهية  
 المشتركة بينهما والماهية المشتركة بينهما الانسان فيكون جوابا عنه واذا  
 افرد الافراد بان سئل عن زيد فقط وعمرو فقط كل الجواب ايضا الانسان  
 لان السؤال عن الافراد على سبيل الاسماء يطلب الماهية المشتركة لكل واحد  
 والماهية المشتركة لكل واحد هو الانسان فقط فعلم منه ان النوع يكون مقولا  
 في جواب ماهو بحسب الشريعة والخصوصية معا وان افراد النوع  
 منحصرة في الجزئات الحقيقية (وهه) اذ ذلك المقول (انه عو رسم بانه  
 كلي مقول على كثيرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة في جواب ماهو) فذكر  
 الكلي والمقول على كثيرين كما مر وقوله مختلفين بالعدد دون الحقيقة  
 احتقر عن الجنس وخاصة والعرض العام والفصل البعيد وقوله في جواب  
 ماهو احتراز عن الفصل القريب وخاصة النوع فانهما مقولان في جواب  
 اى شىء هو في ذاته او في عرضه (اعلم ان النوع قسمان اضافي وهو مدرج تحت  
 جنس وحقيقي وهو ما ليس تحته جنس كالانسان فانهما عموم وخصوص  
 من وجه فيختصمان في نحو الانسان فانه نوع اضافي لا دراجه تحت جنس وهو  
 الحيوان وحقيقي اذ ليس تحته جنس ويغرد الاضافي بنحو الجسم النامي  
 فانه فوقه جنس وهو الجسم المطلق وتحت جنس وهو الحيوان ويغرد  
 الحقيقي بالماهية البسيطة كاهل المطلق عند الحكماء على القول بنى  
 جنسية الجوهر (ولما فرغ من القسم الاول والثاني للذاتى شرع في القسم  
 الثالث فله فقال) وما غيره مقول في جواب ماهو بل مقول في جواب اى شىء هو  
 في ذاته (اى حقيقة وهه) قاعدة لا بد من معرفتهم وهى ان السؤال باى شىء  
 هو على ثلثة اقسام احدها ان لا يراد على اى شىء هو قيد وثانيها ان يراد عليه  
 قيد وهو في ذاته وثالثها ان يراد عليه قيد وهو في عرضه فان كان الاول  
 كان السؤال عن المميز المطلق فيكون الجواب بما يميزه في الجملة سواء كان  
 فصلا قريبا او بعيدا او خاصة كما اذا سئل عن انسان باى شىء هو يصح  
 ان يقال في جوابه انه ناطق او حساس او ضاحك فان كلامها يميزه عن غيره

في الجملة "وان كان الثاني كان السؤال عن المميز الذاتي فيكون الجواب بالفصل  
القريب وحده لان المميز الذاتي هو الفصل القريب لا غير كما اذا سئل عنه باي  
شيء هو في ذاته يصح في الجواب ان يقال انه ناطق ولا يصح ان يقال انه ضاحك  
او حساس وان كان الثالث كان السؤال عن المميز العرضي فيكون الجواب  
بالخاصة وحدها كما اذا سئل عنه باي شيء هو في عرضه فالجواب عنه الضاحك  
فاذا عرفت هذا فنقول الذاتي الذي لا يكون مقولاً في جواب ما هو بل يكون  
مقولاً في جواب اي شيء هو في ذاته نوع خفاء ففسره بقوله (وهو الذي يميز الشيء  
عما يشار كفي الجنس) واثما قيده بقوله في الجنس بناء على ان كل ماهية اهما  
فصل فلها جنس البنية كما هو مذهب المتقدمين واما المتأخرون فاختلفوا وان  
الفصل اعم من ان يميز عن المشار كات الجنسية كفصل الانسان والحيوان  
فانه يميز الشيء عما يشار كفي الجنس والمشاركات الوجودية كاجزاء الماهية  
المركبة من امرين متساويين او امور متساوية فانها تميز الشيء عما يشار  
كفي الوجود كما اذا فرضنا ان ماهية (ب) مركبة من (ج) و (د) متساويان  
في الصدق كان كل واحد منهما يميز ماهية (ب) عما يشار كفي الوجود وهذا  
الخلافاً مبنى على امتناع تركيب الماهية من امرين متساويين او امور متساوية  
عند المتقدمين وجوازه عند المتأخرين وكان المصنف اختار مذهب المتقدمين  
ولم يذكّر لفظ الجنس في رسمه اكتفاء بما ذكر في تفسيره او اشار في الموضوعين  
الى المذهبين فعلى هذا لا يرد ما قيل او قال او في الوجود بعد قوله في الجنس لكان  
اشمل وذلك اعني ما يميز الشيء عما يشار كفي الجنس (كالناطق بالنسبة  
الى الانسان) فان الناطق يميز الانسان عما يشار كفي الحيوان كالانفوس والبغل  
والبقر وغيرهما فاذا سئل باي شيء هو في ذاته كان الجواب الناطق (وهو الفصل)  
وهو اما قريب ان يميز الشيء عما يشار كفي الجنس القريب واما بعيد ان يميز  
في الجملة عما يشار كفي الجنس البعيد (ويرسم) اي الفصل (بانه كل  
يقال على اي شيء في جواب اي شيء هو في ذاته) فقوله كل جنس  
يشمل الكتابات وقوله يقال على الشيء في جواب اي شيء هو يخرج  
الجنس والنوع والعرض العام لان الاولين يقالان في جواب ما هو  
لا في جواب اي شيء هو والثالث لا يقال في الجواب اصلاً وقوله في ذاته اي

في جوهره يخرج الخاصة لانها وان كانت مبررة بالشيء لكن لا في ذاته بل في عرضه  
 بما قال الشيء ولم يقل على كثيرين كما قال في سائر تعريفات الكليات  
 ليشمل فصل النوع الذي يخصص في شخص واحد بحسب الخارج كالشمس  
 (واما العرضي) فقسمان خاصة وعرض عام لانه ان اخص بحقيقته واحدة  
 فخاصته وان اشتمل على الحقائق فعرض عام فبهذا الاعتبار صارت الكليات  
 خسا وان اندرج فيه تقسم آخر على ما قال المصنف (فاما ان يمتنع انفكاكه  
 عن الماهية) سواء امتنع انفكاكه عن الماهية من حيث هي هي بان يمتنع انفكاكه  
 عنها في الذهن والخارج معا كافرديه للثلاثة ويسمى هذا لازم الماهية  
 او عن الماهية الموجودة بان يمتنع انفكاكه عنها باعتبار وجودها في الخارج  
 دون الذهن كالسواد للخبثي فان السواد ليس بلازم لماهية الخبثي من حيث  
 هي هي والالكان كل انسان اسود بل لازم لوجوده ويسمى هذا لازم  
 الوجود (وهو العرض اللازم) كالضاحك بالقوة بالنسبة الى الانسان  
 (اولا يمتنع) انفكاكه عنها بل تمكن مفارقتها عنها (وهو العرض المفارق)  
 وهو على قسمين الاول ما تكون مفارقتها بالفعل اما سيرا كمفارقة القيام  
 عن القسائم او سيرا كمفارقة العشق عن العاشق والثاني ما يكون  
 مفارقتها بامكان لا بالفعل كمفارقة حركة الافلاك فانها لا تنفك عن الفلك  
 بالفعل مع انها يمكن الانفكاك عنه (وكل احد منهما) اي من العرض  
 اللازم والعرض المفارق (اما ان يختص بحقيقة واحدة وهي الخاصة) وهي  
 ثلاثة اقسام احداها ما توجد في جميع افراد ذي الخاصة مع امتناع انفكاكها  
 عنه وتسمى هذه خاصة شاملة لازمة (كالضاحك بالقوة) بالنسبة الى جميع  
 افراد الانسان فان الضاحك بالقوة يوجد في جميع افراد الانسان مع امتناع  
 انفكاكه عنه وثانيها ما توجد في جميع افراد ذي الخاصة لكن يجوز انفكاكه  
 عن كل واحد من افراد ذي الخاصة وتسمى هذه خاصة شاملة غير لازمة  
 كالضاحك بالفعل (بالنسبة الى الانسان) فانه يوجد فيه في وقت دون وقت  
 وثالثها ما لا توجد في جميع افراد ذي الخاصة بل توجد في بعضها وتسمى  
 هذه خاصة ضيقة شاملة كالكتاب بالفعل بالنسبة الى افراد الانسان فانه  
 يوجد في بعض افراد الانسان دون بعضها (وترسم) اي الخاصة بانها كلية



تقال على ماتحت حقيقة واحدة فقط) يخرج به الجنس والعرض العام (قولا  
 عرضيا) يخرج به النوع والفصل (واما ان يعر كل واحد من اللازم والمفارق  
 (حقائق فوق) حقيقة واحدة وهو العرض العام) فاللازم منه (كالتنفس  
 بالقوة) فانه عرض لازم غير منك عن ماهية الحيوانات غير مختصة بحقيقة  
 واحدة (و) المفارق منه كالتنفس (بالفعل) فانه عرض مفارق منك عن  
 ماهية الحيوانات غير مختصة بحقيقة واحدة وقوله (للا انسان وغيره من  
 الحيوانات) يتعلق بالمثاليين ويسان لعمومهما (ورسم) اى العرض العام  
 (بانه كلى يقال على ماتحت حقائق مختلفة) خرج به غير الجنس والفصل  
 البعيد وخرجا بقوله (قولا عرضيا) وانما كانت تعريفات هذه الكليات رسوما  
 لان المقوابة عارضة فيها والتعريف بالعارض لا يكون الا رسما \* ولما فرغ من  
 مبادئ التصورات وهى الكليات الخمس شرع فى مقاصدها فقال (القول  
 الشارح) اى بما يجب استحصاره القول الشارح ويرادفه المرفع يسمى بالقول  
 لكونه مركبا ويسمى شار حاله شرحه المساهية اما بان يكون تصويره سببا  
 لاكتساب تصور المساهية بكنهها وهو الحدا وبان يكون تصويره سببا  
 لاكتساب تصورها بوجه مميز هاعما عداها وهو الرسم وبهذا علم ان القول  
 الشارح اما حد او رسم فعرف الحد بقوله (الحد قول دال على ماهية الشئ) اى  
 حقيقة الداتية قبل لم يجز تعريف المرفع اثلا يتسلسل واجيب بان التسلسل غير  
 لازم لان معرف المرفع من حيث هو غير محتاج الى معرف آخر اما البداهة اجزائه  
 اولكونه معلوما بالكسب وبان التسلسل ههنا فى الامور الاعتبارية والتسلسل  
 فيها ليس بمحال لانه ينقطع بانقطاع اعتبار المعتبر والمعرف فمختصر فى الاقسام  
 الاربعة لانه اما بمجرد الذاتيات او لافان كان بمجرد الذاتيات فاما ان يكون بجميعها  
 وهو الحد التام او بعضها وهو الحد الناقص وان لم يكن بمجرد الذاتيات فاما  
 ان يكون بالجنس القريب والخاصة اللازمة وهو الرسم التام او بغير ذلك وهو  
 الرسم الناقص فالحد التام (وهو الذى يتركب من جنس الشئ وفصله القريبين)  
 فالجنس القريب للشئ هو الذى لا يكون بينهما جنس آخر كالحيوان بالنسبة  
 الى الانسان والفصل القريب للشئ هو الذى لا يكون بينهما فصل آخر كالتعلق  
 بالنسبة الى الانسان فالركب منهما هو الحد التام (كالحيوان التام بالنسبة

الى الانسان) فاك اذا قلت ما الانسان فيقال الحيوان الناطق ( وهو الحاد  
 التام ) اما تسميته حدا فلان الحد في اللغة المنع وهو لاشتغاله على جميع  
 الذاتيات مانع عن دخول الاغيار الاجنبية فيه واما تسميته تاما فليكون  
 الذاتيات المذكورة بتمامها فيه ويعتبر في الحد التام تقديم الجنس على الفصل  
 لانه مفسر للجنس ومفسر الشيء متأخر عنه ( والحد الناقص وهو الذي  
 يتركب من جنس الشيء البعيد وفصله القريب ) فالجنس البعيد للشيء هو  
 الذي يكون بينهما اجناس آخر ( كالجسم الناطق بالنسبة الى الانسان )  
 اما كونه حدا فلما مر واما كونه ناقصا فلعدم ذكر جميع الذاتيات فيه ( والرسم  
 التام وهو الذي يتركب من جنس الشيء القريب وخواصه اللازمة كالحيوان  
 الضاحك في تعريف الانسان ) اما كونه رسما فلان رسم الدار اثرها ولما كان  
 هذا التعريف تعريفا بالخاصة اللازمة الخارجة التي هي من آثار الشيء كان  
 تعريفا بالاثار واما كونه تاما فليكونه مشابهها بالحد التام من جهة انه وضع  
 في كل واحد منهما الجنس القريب المقتضي بامر مخصوص واتما قيدها لخواص  
 باللازمة لامتناع التعريف بالخاصة المفارقة لكونها اخص من ذي الخاصية  
 والتعريف بالاخص غير جائز ( والرسم الناقص وهو الذي يتركب من  
 عرضيات تختص بجملة ما بحقيقة واحدة كقولنا في تعريف الانسان انه ماش  
 على قدميه ) يخرج الماشي على اقدام الاربعة كالفرس والبقر ( عريض  
 الاظفار ) يخرج ما ليس بعريض الاظفار كالطيور ( بادي البشرة ) يخرج ما  
 هو مستور بالبشرة بالشعر ( مستقيم القامة ) يخرج ما هو منحني القامة كالابل والبقر  
 فلما قال ( ضحاك بالطبع ) اخفى الجميع بالانسان وخرج غيره لان جملة هذه  
 الامور العرضية مختصة بالانسان لا غير بخلاف كل واحد منهما وجود البعض  
 منها في غيره ايضا فان الماشي على القدمين وجد ايضا في الطيور وعريض  
 الاظفار يوجد في الفرس وبادي البشرة يوجد في الحية والسمك ومستقيم  
 القامة يوجد في الاشجار واما الضحاك بالطبع ففي وجوده في غير الانسان بخلاف  
 لكن الاولى ان لا يوجد اما كونه رسما فلما مر واما كونه ناقصا فلعدم ذكر بعض  
 اجزاء الرسم التام حتى تحقق المشابهة بالحد التام كتحققها بين الرسم التام  
 والحد التام ولما فرغ من التصورات ومبادئها ومقاصدها شرع في التصديقات

فقدم مبادئها وهي مباحث القضايا واحكامها فقال ( القضايا ) اي مما يجب استحضارها القضايا هي جمع قضية ويعبر عنها بالخبر ( القضية قول يصح ان يقال لقائله انه صادق فيه ) والقول هو المركب مفعولاً او مفعولاً فهو جنس كذلك وباقى القيود فصل تخرج المركبات الانشائية سواء كانت طلبية كالامر والنهي والنداء او غير طلبية كاقسام وافعال المدح والذم وصيغ العقود كبت واشترت فانها ليست بقضية بل هي من قبيل التصورات الساذجة عند ارباب هذا الفن وكذا يخرج المركبات التقييدية مثل الحيوان الناطق والاضافية مثل غلاز يد وغيرهما من نحو خمسة عشر لان صدق القول مطابقة حكمه للواقع وان لم يكن مطابقاً للاعتقاد على مذهب الجمهور او لاعتقاد الخبر وان كان غير مطابق للواقع على مذهب النظام اولهما جميعاً على مذهب الجاحظ وكذبه عدم مطابقته للواقع والاعتقاد اولهما معا ولا حكم في الانشائيات والتقيديات والاضافيات لان الحكم اداء للواقع في نفس الامر من طرفي النسبة وهما الثبوت والوقوع كما في الموجبة والانتفاء والا وقوع كما في السالبة ولا اداء في الانشائيات والتقيديات والاضافيات ( ولما فرغ من تعريف القضية شرع في تقييدها فقَالَ ( وهي ) اي القضية تنقسم اولاً باعتبار الطرفين الى قسمين ( اما حالية ) وهي التي تكون طرفاها احدي المحكوم عليه وبمفردين بالفعل او بالقوة موجبة كانت ( كفولنا زيد كاتب او ) سالبة كفولنا زيد ( لبس بكاتب ) وتسميتها حالية باعتبار طرفها الاخير الا ان الموجبة هي الحلية في الحقيقة لتحقيق معنى الحمل فيها واما السالبة فلا حمل فيها لكن كثيراً ما تسمى الاعداد باسم الملوك اناساً ( واما شرطية ) وهي التي لا يكون طرفاها مفردين وهي اما متصلة ) وهي التي يحكم فيها بصدق قضية او لا صدقها على تقدير صدق قضية اخرى فان كان الاول فالقضية شرطية متصلة موجبة ( كفولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ) فانه حكم فيها بصدق قضية النهار موجود على تقدير صدق قضية الشمس طالعة وان كان الثاني فالقضية شرطية متصلة سالبة كفولنا ليس ان كانت الشمس طالعة فالليل موجود فانه حكم فيها بسلب صدق قضية الليل موجود على تقدير صدق قضية الشمس طالعة ( واما

شرطية منفصلة) وهي التي يحكم فمما بالتنافي بين القضيتين فان كان الحكم بالتنافي بينهما ايجابا منفصلة موجبة (كقولنا العدد اما زوج واما فرد) فانه حكم فيها بان كون العدد زوجا يتنافى كونه فردا وان كان سلبا منفصلة سالبة كقولنا ليس اما ان يكون هذا اسود او كانيا فانه حكم فيها بسلب المنافاة بين كونه اسود وكونه كانيا وتسمية المنفصلة بالشرطية ظاهرة لاشتغالها على اداة الشرط واما تسمية المنفصلة بها فلشابهتها بالمنفصلة من حيث انها مركبتان من القضيتين فيكون معنى الشرطية في المنفصلة حقيقة وفي المنفصلة مجازا (والجزء الاول) اي المحكوم عليه (من) القضية (الجملية يسمى موضوعا) لانه انما وضع لان يحكم عليه بشئ وهو المحكوم به (و) الجزء (الثاني) اي المحكوم به يسمى (محمولا) لانه انما وضع لان يحصل به على شئ وهو الموضوع وللعملية جزء آخر وهو النسبة التي يرتبط بها المحمول بالموضوع وتسمى نسبة حكمية ولم يذكرها المص لانه يريد ان يبين اسم ما سبق ذكره في تقسيم القضية الى الجملية والشرطية والمذكور فيما سبق ليس الا الطرفين (والجزء الاول من) القضية (الشرطية) سواء كانت منفصلة او منفصلة (يسمى مقدما) لتقدمه في الذكر طبعها وان تأخر وضعها كما في قولنا انها موجود كلما كانت الشمس طالعة (و) الجزء (الثاني) منها يسمى (تاليا) لكونه تابعا وهو من التلويح معنى التبع (والقضية) تنقسم ثانيا الى قسمين (اما موجبة) ان كان الحكم فيها بالايقاع (كقولنا زيد كاتب واما سالبة) ان كان الحكم فيها بالانتراع (كقولنا زيد ليس بكاتب) ثم ان الموجبة اما محصلة او معدولة لان القضية الموجبة لا يتخلوا اما ان يكون فيها حرف السلب وهي محصلة وتسمى وجودية ايضا مثل زيد كاتب او تكون فيها حرف السلب التي تكون جزءا من القضية وهي المعدولة وانما سميت معدولة لان حرف السلب عدل به عن اصل مدلوله وهو السلب وجعل حكمه حكم ما بعده فان كان حرف السلب جزءا من الموضوع تسمى معدولة الموضوع مثل قولنا اللاحى جواد وان كان جزءا من المحمول تسمى معدولة المحمول مثل قولنا الحى لاجساد وان كان جزءا منهما معا تسمى معدولة الطرفين مثل قولنا اللاحى لاعالم والسالبة ما يكون فيها حرف السلب ولا تكون جزءا منهما اصلا مثل

زيد ليس بكاتب ومراهم عند الإطلاق بالمحصلة\* مالا عدول فيها أصلاً  
وهي محصلة الطرفين وبالمعدولة ما فيها عدول سواء كان بطرفيها  
أو باحدهما اعلم أن الموجبة محصلة كانت أو معدولة تقتضي وجود الموضوع  
بخلاف السالبة لكل واحدة منهما إلى من الموجبة والسالبة {أما مخصوصة  
وهي التي كان الموضوع فيها شخصاً معيناً وهي إما موجبة أو سالبة} كما ذكرنا  
في مثلهما من نحو زيد-كاتب وزيد ليس بكاتب أما تسميتها بمخصوصة  
فلخصوص موضوعها وقد يقال لها شخصية أيضاً لكون موضوعها  
شخصاً معيناً (و) أن لم يكن الموضوع فيها شخصاً معيناً فإن بين  
فيها كناية الأفراد فالقضية تسمى محصورة ومسورة وهي  
(أما كناية مسورة) وهي التي يكون الحكم فيها على  
كل الأفراد وهو إما بالايجاب أو بالسلب فإن كان بالايجاب فهي موجبة كناية  
مسورة (كقولنا كل إنسان كاتب) وسورها نحو كل والالف واللام الاستغراقية  
أو العهدية (و) أن كان بالسلب فهي سالبة كناية مسورة كقولنا (لا شيء  
من الإنسان بكاتب) وسورها لا شيء ولا واحد (وأما جزئية مسورة) وهي التي  
يكون الحكم فيها على بعض الأفراد وهو أيضاً لا يكون إلا بالايجاب أو بالسلب  
فإن كان بالايجاب فهي موجبة جزئية مسورة (كقولنا بعض الإنسان كاتب)  
وسورها بعض وواحد (و) أن كان بالسلب فهي سالبة جزئية مسورة كقولنا  
(بعض الإنسان ليس بكاتب) وسورها ليس كل وليس بعض وبعض ليس  
والسورما خوذ من سور البلد فانه كما يحصر البلد ويحيط به كذلك هذه الاسوار  
تحصر أفراد الموضوع وتحيط بها هذا في التجليلات وأما في الشرطيات  
فمخصوصها وحصورها وأما إلهابها بين الازمان والاوزاع وباحصارها  
وبإهمالها لان الازمنة والاوزاع في الشرطيات بمنزلة الأفراد في التجليلات  
فكما أن الحكم فيها أن كان على فرد معين فهي مخصوصة كذلك في الشرطيات  
أن كان الحكم بالاتصال والانفصال فيم على الوضع المعين فهي مخصوصة  
كقولنا إن جئتني اليوم أكرمك والأفان بين كناية الحكم بأنه على جميع الاوزاع  
أو على بعضها فهي مسورة والاختصاص فسور الموجبة الكناية في المنصلة كلاً  
ومهما ومتى كقولنا كلما كانت الشمس طاعة فانه هارم وجود وفي المنصلة دائماً  
كقولنا دائماً إن يكون العدد زوجاً وفرداً وسور السالبة الكناية فيهما ليس

البتة "كقولنا لبس البتة ان كانت الشمس طالعة فالليل موجود وايس البتة اما  
 ان يكون العدد زوجا او فردا وسور الموجبة الجزئية فيهما قد يكون كقولنا  
 قد يكون اذا كانت الشمس طالعة كان النهار موجود او قد يكون اما ان يكون  
 العدد زوجا او فردا وسور السالبة الجزئية فيهما قد لا يكون كقولنا قد لا يكون  
 اذا كانت الشمس طالعة كان الليل موجود او قد لا يكون اما ان يكون العدد زوجا  
 او فردا او بادخال حرف السلب على سور الايجاب الكلّي نحو لبس كذا وايس مهمما  
 وليس متى في المتصلة - وليس دائما في المنفصلة - واما المهملة فبإطلاق انطاو  
 واذا وان في المنصلة - نحو اذا كانت اولو كانت او ان كانت الشمس طالعة كان  
 النهار موجود او باطلاق لفظ اما في المنفصلة - نحو اما ان يكون العدد زوجا  
 او فردا (واما ان لا يكون) كل من الموجبة والسالبة (كذلك) اى لاختصاصه  
 ولا كية ولا جزئية (و) القضية (تسمى مهملة) (لاهمال بيان كمية الافراد  
 التي حكم عليها بترك اداة السور عنهما) كقولنا في الموجبة (الانسان كاتب و)  
 في السالبة (الانسان ليس بکاتب) وهاتان القضيتان انما تكونان مهملتين  
 عند من لم يعمل لام الاستغراق في حكم اداة السور او لانهم ليس الاستغراق  
 اعلم ان المهملة في قوة الجزئية لانها تصلح لان تكون كية وجزئية وعلى  
 التقدير بن الجزئية متحققه والشخصية في حكم السالبة ولهذا اعتبرت  
 في كبرى الشكل الاول نحو هذا زيد وزيد انسان فعلم بماسبق ان في الفضاء  
 مخصوصتين موجبة وسالبة ومحصورات اربع موجبة وسالبة كية وجزئية  
 ومهملتين موجبة وسالبة \* فان قلت التقسيم غير حاصر لعدم ذكر الطبيعة  
 وهى التي يحكم فيها على طبيعتها الموضوع كقولنا الحيوان جنس والانسان  
 نوع فان الحكم بالجنسية والنوعية لبس على ما صدق عليه الحيوان  
 والانسان من افرادهما بل على نفس طبيعتهما \* قلت الكلام في القضايا  
 المعبرة في العلوم والقضية الطبيعية ليست معتبرة في العلوم لعدم اتساجها  
 في الاصطلاحات فخرجها عن التقسيم لا يخل بالانحصار ولا نهار ترجع الى  
 المهملة او الشخصية ولقائل ان يقول فعلى هذا ان المهملة لما كانت في حكم  
 الجزئية كانت مستغنى عنها بالجزئية فتأمل \* ولما فرغ من تقسيمات الجملة  
 شرع في تقسيمات الشرطية فقال (والمتصلة اما لزومية) وهى التي حكم

فيها بصدق التالي على تقدير صدق المقدم لعلاقة بينهما توجب ذلك وهي ما يسميه يستلزم المقدم التالي كالعلاقة والتضائف اما العلية فبان يكون المقدم علة للتالي (كقوله ان كانت الشمس طالعة فالتها موجود) فان طلوع الشمس علة لوجود النهار وبان يكون التالي علة للمقدم كقوله ان كان النهار موجودا فالشمس طالعة فان المقدم في هذه الشرطية معلول للتالي وبان يكونا معلول علة واحدة كقولنا ان كل النهار موجودا فالعالم مضى فان كل واحد من وجود النهار واطاءه العالم معلول لاطلوع الشمس واما التضائف فبان يكون المقدم والتالي بحيث يكون تعقل احدهما بالقياس الى الآخر كقولنا ان كان زيدا بالعمى وفعمرا وبانه فان تعقل كل واحد من الابوة والبنوة بالقياس الى تعقل الآخر (واما اتفاقية) وهي التي حكم فيها بصدق التالي على تقدير صدق المقدم لعلاقة توجب ذلك بل بمجرد صدقهما (كقولنا ان كان الانسان ناطقا فالخمار ناطق) فانه لعلاقة بين ناطقيه الانسان وناطقه الخمار تجاوز العقل كل واحد منهما بدون الآخر بل انما توافقا على الصدق فتكون تسمية المنصلة الاولى بالضرورة لاحتماها على علاقة بالزوم وتسمية الثانية بالاتفاقية لعدم اثباتها على تلك العلاقة بل على مجرد الاتفاق \* فان قيل الاتفاقية مثل الزوم مية في كونها مشتملة على علاقة لان اجتماع التالي مع المقدم في الوجود امر ممكن فلا بد له من علة موجبة \* قلنا نعم لكن العلاقة لما تحصل الشعور بها في الاتفاقية حكم بعدم العلاقة حتى لو لاحظ العقل المقدم والتالي فيها جوز الانفكاك بينهما بخلاف الزومية فان العلاقة فيها مشعور بها ولهذا اذا لاحظ العقل المقدم والتالي فيها حكم بامتناع الانفكاك بينهما هذا تقسيم الشرطية المنصلة (و) اما الشرطية (المنفصلة) فهي تنقسم الى ثلاثة اقسام حقيقية ومادة المجمع فقط ومادة الخلو فقط لان الحكم في القضية بالتساقي بين جزئيهما (اما) في الصدق والكذب معا فالتقضية تسمى منفصلة (حقيقية كقولنا العدد اثنان زوج واما فرد) فلا يصدقان معا لامتناع اجتماع الزوج والفرد على عدد واحد ولا يكذبان معا لامتناع ارتقاعهما عنه معا وهذه موجبتها وسالبتها رفع التساقي في الصدق والكذب معا كقولنا ليس الجنة اما ان يكون هذا الانسان كاتباً او تركياً فانهما يصدقان ويكذبان

معا (وهي) اى المنفصلة الحقيقية (اما مانعة الجمع) مانعة (الحوما) اى  
 مركبة منهما وانما سميت حقيقة لان الثاني بين جزئيهما اشد من الثاني  
 بين جزئى مانعة الجمع ومانعة الخلو لانه يوجد الثاني بين جزئيهما فى الصدق  
 والكذب معا وهذا ليس الحقيقة الانفصال (واما) فى الصدق فقط  
 فالقضية تسمى (مانعة الجمع فقط) اى دون الخلو (كقولنا هذا الشئ اما  
 حجر او شجر) فانهما لا يصدقان لان بينهما معاندة وقد يكذبان بان يكون  
 انسانا وهذه موجبتها وسالبتها برفع العناد فى المصدق فقط نحو ليس البتة  
 اما ان يكون هذا الشئ لاشجرا ولا حجرا فانهما يصدقان ولا يكذبان  
 والا لكان حجرا وشجرا معا وانما سميت مانعة الجمع لاشتغالها على منع الجمع بين  
 جزئيهما فى المصدق (واما) فى الكذب فقط فالقضية تسمى (مانعة الخلو  
 فقط) اى دون الجمع (كقولنا زيد اما ان يكون فى البحر واما ان لا يغرق) فانه  
 حكم فى هذه القضية بالتاقي بين ان لا يكون فى البحر وبين ان يغرق لا بين ان  
 لا يكون فى البحر وبين ان لا يغرق لجواز ان يكون فى البحر وان لا يغرق فالكذب  
 فى البحر مع عدم الفرق يصدقان ولا يكذبان والافرق فى البر وهذه موجبتها  
 وسالبتها برفع العناد فى الكذب فقط نحو ليس البتة زيد اما ان لا يكون  
 فى البحر واما ان يغرق فان عدم الكون فى البحر مع الفرق يكذبان ولا يصدقان  
 ومرادهم بالبحر ما يمكن الفرق فيه عادة من ماء او من سائر المايعات لا البحر  
 نفسه فلا يتوهم اجتماع الطرفين فى الكذب بان يكون فى البئر او الحوض  
 ويغرق (وقد تكون المنفصلات) الثالث اى كل واحد منها كما تكون ذات  
 جزئين كما مر من الامثلة تكون (ذات اجزاء ثلاثة) او اكثر اشارة بتصدير لفظة  
 قد الى تغليب هذا الحكم فللمنفصلة الحقيقية التى هى ذات اجزاء ثلاثة (كقولنا  
 العدد اما زائد او ناقص او مساو) فان هذه الاجزاء الثلاثة لا تجتمع على عدد  
 واحد لافى الصدق ولا فى الكذب والمراد بكون العدد زائدا او ناقصا او مساويا  
 كون كسوره زائدا او ناقصا او مساويا فانه لو اجتمعت كسوره التى تحتها فان زادت  
 عليه يسمى زائدا كاثني عشر فان كسوره وهى النصف والثالث والرابع  
 والسادس زائدة لان مجموعها خمسة عشر وان نقصت عنه يسمى ناقصا  
 كالثمانية فان كسورها وهى النصف والرابع والثلث ناقصة عنها لانها



سبعة وان ساوته يسمى مساويا كالسته فان كسورها وهى النصف والثالث  
والسدس مساوية لها لانها سته ايضا واما مائة الجمع التى هى ذات اجزاء ثلاثة  
فكقولنا اما ان يكون هذا الشئ شجرة او حيوانا فان هذه الاجزاء مجتمعة  
كذلك بالجواز ان يكون شئ آخر واما مائة الحلوى التى هى ذات اجزاء ثلثة فكقولنا  
اما ان يكون هذا الشئ لاحجرا ولا شجرا ولا حيوانا والحق ان المنفصلات  
لا تتركب من اكثر من جزئين لانها متحققة بانفصال واحد وهو لا يكون الا بين  
شيئين فعند زيادة الاجزاء يلزم تعدد المنفصلة ولانها لو تركبت من اجزاء ثلثة  
كافى قولنا العدد اما زائد وناقص او مسا ولا يمتنع تعيين جزئها فاذا فرضنا  
ان احده جزئها قولنا العدد اما زائد فالجزء الآخر اما ان يكون احدهما الباقيين  
على التعيين او بلاتعيين فان كان احدهما على التعيين ثمت المنفصلة بالعين  
وبقى الآخر زائدا حسا وان كان احدهما لا على التعيين كان تركبها من حلبة  
ومنفصلة \* ولا فرغ من بيان القضايا واقسامها شرع في احكامها فقال  
**التناقض** اي مما يجب اشتراطها التناقض ( وهو اختلاف  
القضيتين ) يخرج اختلاف المفردين كالسماء والارض واختلاف مفرد  
وقضية كهمرو وزيد قائم ( بالايجاب والسلب ) يخرج الاختلاف بالاتصال  
والانفصال وبالكيفية والجزئية وبالعديل والتخصيل والجمعية والشرطية  
( بحيث يقتضى ) ذلك الاختلاف ( لذاته ) يخرج الاختلاف الذى يكون  
بالايجاب والسلب لكن لا يكون لذاته بل اما بالواسطة كقولنا زيد انسان زيد  
ليس بناطق فان هذا الاختلاف بواسطة ان قولنا زيد ليس بناطق فى قوة  
قولنا زيد ليس بانسان او بان قولنا زيد انسان فى قوة قولنا زيد ناطق واما  
بخصوص المادة كافي قولنا كل فرس حيوان ولا شئ من الفرس بخيوان فهذا  
الاختلاف ليس لذاته وصورته بل بخصوص مادته ( ان تكون احدهما ) اى  
احدى القضيتين ( صادقة والاخرى كاذبة ) كقولنا زيد كاتب زيد ليس بكاتب  
ولا يحقق ذلك ( اى التناقض ) ( الابدانفاقهما ) اى اتحاق القضيتين اللتين  
يقع بينهما التناقض سواء كانتا مخصوصتين او محصورتين ( فى ) ثمانى وحدات  
الاولى وحدة ( الموضوع ) اذ لو اختلفتا فى هذه الوحدة نحو زيد قائم عمرو  
ليس بقائم لم تنافضا لجواز صدقهما معا او كذبهما ( و ) الثانية وحدة

(المحمول) اذلو اختلفا فيها نحو زيد قائم زيد ليس بقاعد لم تتناقضا (و) الثالثة وحدة (الزمان) اذلو اختلفتا فيها نحو زيد قائم ليلا زيد ليس بقائم نهارا لم تتناقضا (و) الرابعة وحدة (المكان) اذلو اختلفتا فيها نحو زيد قائم في الدار زيد ليس بقائم في السوق لم تتناقضا (و) الخامسة وحدة (الاضافة) اذلو اختلفتا فيها نحو زيد اب اي لعمرو زيد ليس باب اي ل بكر لم تتناقضا (و) السادسة وحدة (القوة والفعل) اذلو اختلفتا فيهما بان تكون النسبة في احدهما بالقوة وفي الاخرى بالفعل نحو الحمر في الدن مسكر اي بالقوة الحمر في الدن ليس بمسكر اي بالفعل لم تتناقضا (و) السابعة وحدة (الكل والجزء) اذلو اختلفتا في الكل والجزء نحو الزنجي اسود اي بهضه الزنجي ليس باسود اي كله لم تتناقضا (و) الثامنة وحدة (الشرط) اذلو اختلفتا فيها نحو الجسم مفرق للبصر اي بشرط كونه ابيض الجسم ليس بمفرق للبصر اي بشرط كونه اسود لم يتحقق التناقض (اعلم ان اشترط هذه الواحدات للتناقض انما هو مذهب قدماء المنطقيين واما المتأخرون فقد اكتفوا بوحدين وحدة الموضوع ووحدة المحمول بناء على ان سائر الواحدات مندرجة تحتها واما المحققون فقد اقتصر وا على وحدة واحدة وهي وحدة النسبة الحكمية حتى يكون السلب واردا على ماورد عليه لا يجاب لانه متى اختلفت تلك الامور اختلفت النسبة الحكمية

دلوه من ابوسدب - بل لابد لتحقيق التفاضل ايضا من وحدة العلة نحو التجار عامل اي للسلطان التجار ليس بعامل اي لغيره والآلة نحو زيد كاتب اي بالقلم الواسطي زيد ليس بكاتب اي بالقلم التركي والمفعول به نحو زيد ضارب اي عمرا زيد ليس بضارب اي بكر او المميز نحو عندي عشرون اي درهما ليس عندي عشرون اي دينار الى غير ذلك (ولما كانت الشروط المقدمة ذكرها تم الخصوصيات والمحصورات وكان للتناقض بين المحصورات شرط آخر وهو الاختلاف في الحكمية اراد ان يبينه فقال (ونقيض الموجبة الكلية انما هو السالبة الجزئية ونقيض السالبة الكلية انما هو الموجبة الجزئية كقولنا كل انسان حيوان بعض الانسان ليس بحيوان ولاشي من الانسان بحیوان بعض الانسان حيوان فالمحصورات) والمراد

المحصورتان اى ان كانت القضيتان المتناقضتان محصورتين (لا يتحقق التناقض بينهما الا بعد اختلافهما في الكمية) اى الكلية الجزئية بل تكون احديهما كلية والاخرى جزئية \* فان قلت لاتحاد في الموضوع في الكلية والجزئية لان الموضوع في الكلية جميع الافراد وفي الجزئية بعض الافراد والجميع غير البعض واذا لم يتحد الموضوع لم يتحد النسبة الحكمية فلا يرد الايجاب والسلب على شئ واحد فكيف يتحقق التناقض \* قلت المراد بالموضوع في اشتراط اتحاد الموضوع في تحقق التناقض الموضوع المذكور في القضية لاذات الموضوع يعنى ان الموضوع يطلق تارة على ذات الموضوع والمحمول يطلق تارة على مفهوم المحمول وهما الموضوع والمحمول حقيقة وتارة يطلقان على اللعظين الدالين عليهما وهما الموضوع والمحمول في الذكر وهو المراد ههنا وانما لم يتحقق التناقض في المحصورات الا بعد اختلافهما في الكمية \* لان الكليتين قد تكذبان \* في مادة يكون الموضوع فيها اعم من المحمول \* كقولنا كل انسان كاتب ولا شئ من الانسان بكاتب والجزئيتين قد تصدقان \* فيكون الموضوع فيه اعم من المحمول ايضا \* كقولنا بعض الانسان كاتب وبعض الانسان ليس بكاتب \* فعمل من هذا ان المراد بالكاتب ههنا الكاتب بالفعل والالم يكن الانسان اعم من الكاتب فلم يكذب قولنا كل انسان كاتب ولم يصدق بعض الانسان ليس بكاتب فلم يحز كذب الكليتين ولا صدق الجزئيتين وانما قيد بلفظ قد المفيدة لجزئية الحكم لان الكليتين والجزئيتين قد تختلفان صدقا وكذبا كقولنا كل انسان حيوان ولا شئ من الانسان بحوان وكقولنا بعض الانسان ناطق بعض الانسان ليس بناطق فان صدق كل واحد منهما يستلزم كذب الآخر \* واعلم ان المهمة في قوة الجزئية كما عرفت فتحكمها في التناقض حكمها فتقيض المهمة الموجهة انما هي السالبة الكلية كقولنا الانسان كاتب ولا شئ من الانسان بكاتب ونقيض المهمة السالبة انما هي الموجهة الكلية كقولنا الانسان ليس بكاتب وكل انسان كاتب \* العكس مما يجب استحضاره من احكام القضايا العكس \* وهوان دمجه \* بتشديد الياء لان العكس يطلق على معنيين احدهما القضية الجاهلة \* والتبديل المذكور وثانيهما نفس التبديل وهو المعنى المصدري

اعني جعل الموضوع محمولا والمحمول موضوعا فلو لم يشدد اصار له معنى  
ثالث وهو التبدل اعني صيرورة الموضوع محمولا والمحمول موضوعا اي ان يجعل  
(الموضوع) في الذكر (محمولا) يحمل (المحمول) في الذكر (موضوعا) وانما  
قيدنا الموضوع والمحمول بقولنا في الذكر لئلا يرد ما قيل ان المنهج في جانب  
الموضوع هو الذات وفي جانب المحمول هو الوصف <sup>وهو</sup> خلف الاستعكبار لان يصير  
وصفا والوصف ذاتا (فان قيل هذا التعريف غير جامع لجنس الشرطيات  
فان عنواني الموضوع والمحمول لا يطلقان على جريئتها) قلنا ان المص قصد  
ان لا يبحث عن عكس الشرطيات اما الاختصار او العلم به بالقياس الى عكس  
الجمليات فعرف العكس بحيث يوافق قصده (مع بقاء الايجاب والسلب بحاله)  
اي مع بقاء حكمهما على حاله يعني ان كان الاصل موجبا كان العكس ايضا  
موجبا وان كان الاصل سالبا كان العكس ايضا سالبا وانما اعتبر بقاء هما لانهم  
تبعوا القضايا ولم يجدوها في الاكثر بعد الجمل المذكور صادقة لازمة للاصل  
لذا الاموافقة له في الايجاب والسلب (و) مع بقاء (التصديق والتكذيب بحاله)  
اي ان كان الاصل صادقا باى وجه كان العكس ايضا صادقا لانه لو لم يصدق  
عند صدق الاصل نحو قولنا كل حيوان انسان بالنسبة الى قولنا كل انسان  
حيوان او صدق لكن لا بطريق اللزوم بل بطريق الاتفاق او بخصوص  
المادة كقولنا كل ناطق انسان بالنسبة الى قولنا كل انسان ناطق لا يصدق  
وانما اعتبر بقاء الصدق لان العكس لازم للقضية فلو فرض صدقها يلزم  
صدق العكس واللازم صدق الملازم بدون صدق اللازم وهو محال ولم يعتبر  
بقا الكذب لانه لا يلزم من كذب الملازم كذب اللازم فان قولنا كل حيوان انسان  
كاذب مع صدق عكسه الذي هو قولنا بعض الانسان حيوان ولهذا قيل قوله  
والتكذيب لا يكون الا خطأ وقد اجاب عنه بعض الافاضل بان معنى قوله  
والتصديق والتكذيب بحاله ان صدق الاصل صدق العكس وان كذب العكس  
كذب الاصل كما هو شأن اللزوم لان كذب الاصل ~~ككذب~~ العكس كما فهم  
وفيه تأمل \* اعلم ان العكس يطلق بالاشتراك على ما ذكره المصنف ويسمى العكس  
المستوى وعلى تصير نقبض الموضوع محمولا ونقبض المحمول موضوعا مع  
بقاء التكيف والصدق بحاله ويسمى عكس النقبض كما اذا اردنا عكس قولنا كل

انسان حيوان فلناكل ما ليس بحيوان ليس با انسان وانما لم يذكره لقلة استعماله  
 في المعانوم والانتاجات لار الانتاج واسطة عكس التقيض لا يسمى قياسا بخلاف  
 الانتاج بالعكس المستوى لرعاية حدود القضية فيه \* ولما ثبت ان العكس  
 عبارة عن تصير قضية بحيث يلزم منه قضية اخرى وكانت القضية اما  
 موجبة او سالبة <sup>١٤</sup> - <sup>١٥</sup> بالعكس لموجبات لان الايجاب اشرف من السلب فقال  
 (الموجبة الكلية هي شئ كلية) ثلاثة نقض بمادة يكون المحمول فيها اعم من  
 الموضوع فاذا جعل ذلك المحمول الاعم موضوعا والموضوع الاخص  
 محمولا يكون الحمل فيها بالاخص على الاعم وذلك لا يصدق كليا (اذ يصدق  
 قولنا كل انسان حيوان ولم يصدق كل حيوان انسان) لعدم جواز حل  
 الاخص على كل افراد الاعم والاي لزم ان لا يكون الاخص اخص ولا الاعم اعم  
 (بل تنعكس جزئية) اوجب ملاقات عنواني الموضوع والمحمول  
 في الموجبة كلية كانت او جزئية وبالملاقات تصدق الجزئية من الطرفين اى  
 الاصل والعكس (لانا اذا قلنا كل انسان حيوان) اى اذ قلنا هذه الموجبة  
 الكلية (يصدق بعض الحيوان انسان فانا نجد شيئا موصوفا بالانسان  
 والحيوان) وهؤلاء الانسان اعنى افراد (ف تكون بعض الحيوان انسانا)  
 لانا اذا وجدنا ذاتا موصوفة بصفتين قلنا ان نجعل تلك الذات الموصوفة  
 باحد الوصفين موضوعا والوصف الاخر محمولا عليها ونقول اذا صدق كل  
 انسان حيوان لزم ان يصدق بعض الحيوان انسان وان لم تصدق هذه الجزئية  
 اصدق نقيضها وهو لاشئ من الحيوان با انسان ولو صدق هذه السالبة  
 اصدق عكسها وهو لاشئ من الانسان بحيوان فتلزم المناقاة بين الانسان  
 والحيوان فيصدق نقيض الاصل وهو ليس بعض الانسان بحيوان وقد كان  
 الاصل كل انسان حيوان فيلزم اجتماع النقيضين وهو محال ونقول اذا صدق  
 كل انسان حيوان لزم ان يصدق بعض الحيوان انسان والا يصدق نقيضه  
 وهو لاشئ من الحيوان بانسان فنضم ذلك النقيض الى الاصل بان جعلناه  
 صفري ليكون ايجاب الصفري شرطا في الشكل الاول والنقيض كبرى لكونه  
 كليا لينتج من الشكل الاول سلب لاشئ عن نفسه هكذا كل انسان حيوان  
 ولا شئ من الحيوان بانسان ينتج لاشئ من الانسان بانسان وهو محال  
 (والموجبة الجزئية ايضا) اى كالموجبة الكلية لا تنعكس كلية بل (تنعكس

جزئية بهذه الحجة) وهي انه اذا صدق بعض الحيوان انسان يلزم ان يصدق  
بعض الانسان حيوان - لاننا نجد ههنا شيئاً معيناً موصوفاً بالحيوان والانسان  
فيكون بعض الانسان حيواناً ونقول اذا صدق بعض الحيوان انسان يلزم ان  
يصدق بعض الانسان حيوان والا لصدق نقيضه وهو لاشي من الانسان  
بحيوان فيلزم من صدق هذا النقيض صدق عكسه وهو لاشي من الحيوان  
بانسان وقد كان الاصل بعض الحيوان انسان هذا خلف او نضم هذا النقيض  
الى الاصل لينتج من الشكل الاول سلب الشئ عن نفسه هكذا بعض الحيوان  
انسان ولاشي من الانسان بحيوان ينتج بعض الحيوان ليس بحيوان وهو محال  
\* ولقائل ان يمنع انعكاس الموجبة الجزئية الى الجزئية مطلقاً اذ يصدق قولنا  
بعض الانسان زيد ولا يعكس الى بعض زيد انسان لكنه بل عكسه زيد  
انسان اوز زيد بعض الانسان \* اجيب بان المراد زيد ههنا ليس معناه الجزئي  
اذ المعنى الجزئي لا يقع محمولاً بل المراد منه المفهوم الكلي وهو المسمى زيد  
فقولنا بعض الانسان زيد معناه بعض الانسان مسمى زيد فيعكس الى قولنا  
بعض المسمى زيد انسان فلا نقض (والسالبة الكلية تنعكس) سالمة (كلمة  
وذلك) اي انعكاس السالبة الكلية الى السالبة الكلية (بين نفسه فانه اذا  
صدق قولنا) لاشي من الحجر بانسان صدق قولنا لاشي من الانسان بحجر  
والا لصدق نقيضه وهو بعض الانسان حجر فيعكس الى قولنا بعض الحجر  
انسان وقد كان الاصل لاشي من الحجر بانسان ههنا او نضم هذا النقيض  
وهو بعض الانسان حجر الى الاصل بان يجعله صفري هكذا بعض الانسان  
حجر ولاشي من الحجر بانسان ينتج من الشكل الاول بعض الانسان ليس بانسان  
ههنا ولم يبين عكس السوال بطريق الافتراض لان الافتراض انما يصدق  
عند وجود الذات والسوال لا تستلزم وجود الذات بخلاف الموجبات فلا يكون  
الافتراض الا في الموجبات (والسالبة الجزئية لا عكسها الزوما) اذ يلزم لها  
عكس لا تنقض بمادة يكون الموضوع فيها عم من المحمول وذلك (لانه يصدق  
قولنا بعض الحيوان ليس بانسان) لجواز سلب الخاص عن بعض افراد العام  
(ولا يصدق عكسه) وهو بعض الانسان ليس بحيوان لعدم جواز سلب العام  
عن بعض افراد الخاص لا متاع وجود الخاص بدون العام ونقول او صدق

هذا العكس وهو بعض الانسان ليس بحيوان مع صدق نقيضه وهو كل  
 انسان حيوان يلزم اجتماع النقيضين وهو محال وانما قال لزوما لانه قد يصدق  
 العكس احيانا لخصوص المادة مثلا يصدق بعض الانسان ليس بحجر ويصدق  
 صكه ايضا وهو بعض الحجر ليس بانسان \* واعلم ان المصنف لم يذكر عكوس  
 المهملات والشخصيات لكون المهملات بمنزلة المحصورات وعدم الاعتماد  
 بالشخصيات في العلوم وان اردت ان تعرف عكس الشرطيات بطريق الاجال  
 فاستمع لما يلقي عليك من المقال فاعلم ان الشرطية المتصلة ان كانت موجبة كلية  
 او جزئية فنه عكس موجبة جزئية لانه اذا صدق كلما كان او قد يكون اذا كان  
 الشيء انسانا كان حيوانا ووجب ان يصدق قد يكون اذا كان الشيء حيوانا كان  
 انسانا والا صدق نقيضه وهو قولا ليس البتة اذا كان الشيء حيوانا كان انسانا  
 ونضم هذا النقيض الى الاصل لينتج سلب الشيء عن نفسه هكذا قد يكون اذا  
 كان الشيء انسانا كان حيوانا وليس البتة اذا كان الشيء حيوانا كان انسانا ينتج  
 من الشكل الاول قد لا يكون اذا كان الشيء انسانا كان انسانا وهو محال ضرورة  
 صدق قولا كلما كان الشيء انسانا كان انسانا وان كانت سالبة كلية فتعكس  
 سالبة كلية لانه اذا صدق ليس البتة اذا كان الشيء انسانا كان فرسا ووجب ان  
 يصدق ليس البتة اذا كان الشيء فرسا كان انسانا والا صدق نقيضه وهو  
 قولا قد يكون اذا كان الشيء فرسا كان انسانا وهو مع الاصل ينتج سلب الشيء  
 عن نفسه هكذا قد يكون اذا كان الشيء فرسا كان انسانا وليس البتة اذا  
 كان الشيء انسانا كان فرسا ينتج من الشكل الاول قد لا يكون اذا كان الشيء  
 فرسا كان فرسا وهو مح واما السالبة الجزئية فلا تنعكس لصدق قولا قد  
 لا يكون اذا كان هذا حيوانا فهو انسان مع كذب قولا قد لا يكون اذا كان  
 انسانا فهو حيوان لانه كلما كان هذا انسانا كان حيوانا هذا اذا كانت الشرطية  
 متصلة لزم من \* واما اذا كانت منفصلة او متصلة اتفاقية فلا يعتبر انعكاسهما  
 لعدم فائده \* وان اردت ان تعرف العكس المستوي للشرطيات بكما هو عكس  
 النقيض للمحمليات والشرمليات فارجع الى المطولات \* ولما فرغ مما يتوقف  
 عليه القياس من القضايا وما يعرض لها من التناقض والعكس شرع في بيان  
 القياس الذي هو المقصود الاله لانه العدة في تحصيل المطالب البقينية ولهذا

قبل هو المطلب الاعلى والمقصود الاقصى من الاصطلاحات المنطقية بالنسبة  
 الى سائر الاصطلاحات فقال **القياس** اي مما يجب استحضاره القياس  
 وهو لغة نقد برشي على مثال آخر واصطلاحا (هو قول مؤلف من اقوال متى  
 سلمت لزوم عنها لذاتها قول آخر) اعلم ان القياس قسمان معقول و ملفوظ  
 اما المعقول فهو الذي يتركب من القضايا المعقولة والمفوض هو الذي يتركب  
 من القضايا الملفوظة والاول هو القياس حقيقة والثاني مجاز الدلالة على  
 القياس المعقول فقوله قول جنس معقولا او ملفوظا شامل لجميع الاقوال اي  
 المركبات وقوله مؤلف ليعلق به قوله من اقوال والمراد بالاقوال ما فوق الواحد  
 ليتناول القياس المؤلف من القولين كقولنا العالم متغير وكل متغير حادث  
 والمؤلف مما فوق القولين كقولنا الناس آخذ للمال خفة وكل آخذ للمال خفة  
 فهو سارق وكل سارق تقطع يده فهذا مؤلف من ثلاثة اقوال يلزم عنها قول  
 آخر وهو الناس تقطع يده ويسمى الاول قياسا بسيطا والثاني مركبا لتركبه  
 من قباين فيخرج به القول الواحد لانه لا يسمى قياسا وان ازم عنه لذاته  
 قول آخر كعكس المستوى وعكس نقيضه وقوله متى سلمت صفة اقوال اشارة  
 الى ان تلك الاقوال لا يلزم ان تكون مسألة اي مقبولة في نفسها بل يلزم ان  
 تكون بحيث لو سلمت لزم عنها لذاتها قول آخر ليدخل في التعريف القياس  
 الذي مقدماته صادقة والذي مقدماته كاذبة كقولنا كل انسان جاد وكل  
 جاد حار فان هذين القولين وان كانا كاذبين الا انهما او سلمنا لزم عنهما قول  
 آخر وهو كل انسان حار وقوله لزم يخرج الاستقراء الغير التام والتخيل  
 فانهما وان سلمت مقدمتهما لكن لا يلزم عنهما شيء آخر لا يمكن التخلف  
 في مدلوليهما ولهذا لا يفيدان اليقين اعلم ان الاستقراء هو اثبات  
 الحكم على كل اوجوده في اكثر جزئياته وهو امانام او ناقص لان الحكم  
 ان كان موجودا في جميع جزئياته فهو استقراء تام ويسمى قياسا  
 مقسما كقولنا كل جسم اما جاد او حيوان او نبات وكل واحد منهما  
 متغير فكل جسم متغير فانه حكم بثبوت التغير في جميع افراد الجسم  
 ثبوتة للجماحد سواء كان نباتا او غيره وللمحويان سواء كان انسانا او غيره  
 واذا لم يوجد ذلك الحكم في جميع جزئياته بل في اكثرها فهو استقراء



ناقص كقولنا كل حيوان يحرك فكه الاسفل عند المضغ الا التمساح  
 فالحيوان كلى حكم عليه بثبوت تحرك الفك الاسفل عند المضغ وذلك لانا  
 استغفراً انا اكثر جزئيات الحيوان من الانسان والفرس والبقر وغيرها  
 ووجدناها تحرك فكهها الاسفل عند المضغ فحكمنا بان كل حيوان  
 يحرك فكه الاسفل عند المضغ مع انه غير ثابت لبعض افراد الحيوان  
 فان التمساح نوع منه مع انه لا يتحرك فكه الاسفل عند المضغ بل يتحرك  
 فكه الاعلى والتثليل هو الاستدلال بثبوت الحكم في جزئى لشدة ذلك الحكم  
 في جزئى آخر لمعنى مشترك بينهما وبسمه الفقهاء قياسا كما يقال التبيذ حرام  
 لانه مسكر كالخمر والجر حرام فالبيذ حرام فانه يستدل على ثبوت  
 الحرمة للبيذ بثبوت الحرمة لاشتركا كهما في سبب الحرمة وهو الاسكار قوله  
 عنها يخرج المقدمتين المستلزمين لاحديهما كقولنا زيد قائم وعمرو ذاهب  
 فان هاتين القضيتين تستلزمان احديهما استلزام الكل من حيث هو كل  
 للجزء فحصول الجزء ليس موقوفا على حصول الكل بل الامر بالعكس  
 فلا يكون لكل واحدة منهما دخل في حصول الاخرى والا يلزم ان يكون  
 الجزء مستلزما للكل والمفروض بخلافه ولهذا لو حذف احدا هما  
 بقيت الاخرى حاصلة بمعنى لزوم القول الاخر عن الاقوال ان لكل قول  
 منها دخلا في حصول القول الآخر وقوله لذاتها يخرج مثل القياس الذى  
 يلزم عنه بعد التسليم قول آخر لكن لذاته بل بواسطة مقدمة اجنبية كما في  
 قياس المساواة وهو ما يتركب من قولين بحيث يكون متعلق محمول اولهما  
 موضوع الاخر كقولنا امساوب وب مساو لج فيلزم من هذين القولين ان  
 امساو لج لكن لالذاتهما بل بواسطة مقدمة اجنبية وهى ان كل مساو لمساوى  
 للشيء مساو لذلك الشيء فان لم تصدق تلك المقدمة لم يلزم منها قول آخر كما في  
 قولنا امباين لبوب مباين لجر ولا يلزم منه ان امباين لج لان مباين المباين للشيء  
 لا يلزم ان يكون مبايناله وكذا اذا قلنا انصفا بوب نصف لج ولا يلزم منه  
 انصفا لج اد لا يصدق ان نصف لنصف نصف قوله قول آخر هو النتيجة  
 بمعنى آخر يتها ان لا تكون عين المقدمتين او عين احديهما وان لا تكون غيرهما  
 او غير كل واحدة منهما واما ان لا تكون جزءا من احديهما فغير ملزم وانما

شرط آخريتها لانها ان كانت عين المقدمتين كما ذاقنا العلم متغير وكل متغير  
 حادث لان العالم متغير وكل متغير حادث يلزم التكلم بالهيدان اى الكلام الغير  
 المفيد وان كانت عين احديهما كما اذا قلنا العالم حادث لانه متغير والمتغير عالم  
 والعالم حادث تلزم المصادرة وهى كون المدعى جزءاً من الدليل وهذا لا يفيد  
 المطلوب لاشتماله على الدور المهروب عنه ( وهو ) اى القياس ( اما اقتضى )  
 وهو الذى لم تكن النتيجة او نقبضها مذكورة فيه بالفعل وهو امامرك من  
 حليتين ( كقولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث فكل جسم محدث )  
 وهو ايسر كور في القياس بالفعل لان نفسه ولا نقبضه بل باعوة لذكر مادته  
 دون صورته واما امر كمن شرطيتين كقولنا كلما كانت الشمس طالعة فانهار  
 موجوده كلما كان انهار موجودا فالارض مصينة ينتج كلما كانت الشمس  
 طالعة فالارض مضينة وانماسمى هذا اقتران بالكون الحدود فيه اعني الحد  
 الاصغر والحد الاكبر والحد الاوسط مقترنه غير مستثناة ( واما استثنائي ) وهو  
 الذى تكون النتيجة او نقبضها مذكورة فيه بالفعل وانماسمى هو استثنائيا  
 لاشتماله على اداة لاستثناء وهى لكن التى هى بمعنى الا فى الاستثناء المنقطع فقال  
 كون النتيجة مذكورة فيه بالفعل ( كقولنا ان كانت الشمس طالعة فانهما موجود  
 لكن الشمس طالعة فانهار موجود ) ومثال كون نقبض النتيجة مذكورا فيه  
 بالفعل ( كقولنا ان كانت الشمس طالعة فانهار موجود لكن انهار ليس  
 بموجود فالشمس ليست بطالعة ) فنقبض النتيجة هو الشمس طالعة  
 مذكور فيه بالفعل لا يقال ذكر النتيجة بالفعل فى الاستثنائي ينافى وجوب  
 مغايرة النتيجة لكل من الاقوال على ما ذكر فى تعريف القياس لانا نقول  
 المراد بذكر النتيجة ذكر اجزائها على الترتيب الذى فى النتيجة لان المقدمة  
 الاولى من القياس هى مجموع الشرطية المركبة من المقدم والتالى فتكون  
 النتيجة جزء هذه المقدمة فى الطاهر والجزء بغير الكل والمقدمة الثانية  
 هى المشتبهة على حروف الاستثناء ولا اشكال فى مغايرة النتيجة لهذه المقدمة  
 وبهذا يندفع ايضا ما يقال من ان عين النتيجة او نقبضها لو كان مذكورا  
 فى الاستثنائي بالفعل لزم ان يكون فى جزء القضية الشرطية حكم لان النتيجة  
 يجب ان تكون قضية والقضية لا تكون بلا حكم فيلزم ان يكون جزء

القضية الشرطية قضية اويلزم ان لا تكون النتيجة قضية وكلها باطقطعا  
 \* ولما فرغ من تعريف القياس وتقسيمه الى قسمين شرع في تقسيم كل  
 من القسمين وبيان احكامه وقدم الافتراض على الاستثنائي لانه هو الاكثر  
 الشائع في الاستعمالات وبه يحصل اكثر لجهولات وانه يتركب من الجمليات  
 والشرطيات بخلاف الاستثنائي اذا عرفت هذا فاعلم ان القياس الافتراضي الجملي  
 الساذج لا محله يشتمل على حدود ثلثة موضوع المط ومحموله والمكرر بينهما  
 في المقدمتين فنقول (والمكرر بين مقدمتي القياس) والمراد بالمقدمتين القضيتان  
 اللتان جعلنا جزئي القياس فالمكرر بينهما سواء كان موضوعا ومحمولا او مقديما  
 او تاليا (يسمى حدا اوسطا) اما تسميته حدا فلان ما ينحل اليه المتقدمة  
 كالو موضوع والمحمول يسمى حدا لكونه طرفا للنسبة واما تسميته اوسطا  
 فلتوسطه بين طرفي المط كالمؤلف في المثال المذكور والغرض من اتيان هذا  
 المكرر في القياس هو اثبات محمول المط على موضوعه الذي ثبوت المحمول  
 عليه غير معلوم فبسبب هذا المكرر يحصل العلم بثبوت محمول المط على  
 موضوعه فلذا قيل ان الموصل الى المط هو الحد الاوسط فقط (وموضوع  
 المطلوب) في الجملة ومقدمه في الشرطية (يسمى حدا اصغرا) لانه اخص  
 في الاغلب والاخص اقل افرادا فيكون اصغرا (ومحموله) في الجملة وتاليا  
 في الشرطية (يسمى حدا اكبرا) لانه اعم في الاغلب والاعم اكبرا افرادا فيكون  
 اكبرا والمقدمة التي فيها الاصغر تسمى صغرى لاشتغالها على الاصغر فتكون  
 ذات الاصغر وقيل يجوز ان يكون من قبيل تسمية الكل باسم الجزء (والمقدمة  
 التي فيها الاكبر تسمى كبرى) لاشتغالها على اكبر فتكون ذات الاكبر وتسمى  
 الصغرى والكبرى بالمقدمة ايضا لتقدمهما على القول اللازم والقول اللازم  
 باعتبار حصوله من القياس يسمى نتيجة وباعتبار استحصاله منه يسمى مطلوبا  
 واقتزان الصغرى والكبرى في الايجاب والسلب وفي الكاينة والجزئية يسمى  
 قرينه وضرب بالكون الصغرى مقترنه بالكبرى ومضروبه فيها (وهيئة  
 التأليف) اي الهيئة الجاصلة (من) افتراض (الصغرى والكبرى  
 يسمى شكلا) تشبهها لها بالهيئة العارضة للجسم لان الشكل عندهم انما  
 يطلق على الهيئة الجسمية الحاصلة من احاطة الحد الواحدى النهاية

الواحدة كافي الكريات او الحد وداى النهايات كافي المضاعفات بالمقدار الذى  
 هو عبارة عن الامتداد الطولى والعرضى والعمقى واما اطلاق الشكل على  
 الهيئة المعنوية فانما هو على سبيل تشبيه الهيئة المعنوية بالهيئة الجسمية  
 فيكون من قبيل تشبيه المفعول بالحسوس ( والا شكل اربعة لان الحد  
 الاوسط ان كان محمولا في الصغرى وموضوعا في الكبرى فهو الشكل الاول )  
 كقولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث فكل جسم محدث وانما سمي  
 بالشكل الاول لانه بديهى الانتاج وارد على حكم الطمع ومقتضى العقل  
 فان الطبيعة مجبولة على ان تنقل من الشئ الى الواسطة بان ينصور العقل  
 اول ذلك الشئ ثم يحكم عليه بالواسطة بان يحمل الواسطة عليه ثم يحكم  
 على الواسطة بشئ آخر بان يحمل ذلك الشئ عليها حتى يلزم من هذين  
 الحكمين اعنى الحكم على الشئ بالواسطة والحكم على الواسطة بشئ آخر  
 الحكم على ذلك الشئ بشئ آخر فلهذا وضع هذا الشكل في المرتبة الاولى  
 ( وان كان باله كس ) اى ان كان الحد الاوسط موضوعا في الصغرى ومحمولا  
 في الكبرى ( فهو ) الشكل ( الرابع ) كقولنا كل انسان حيوان وكل ناطق  
 انسان فبعض الحيوان ناطق ( وان كان ) الحد الاوسط ( موضوعا فيهما )  
 اى في الصغرى والكبرى ( فهو ) الشكل ( الثالث ) كقولنا كل انسان حيوان  
 وكل انسان ناطق فبعض الحيوان ناطق ( وان كان ) الحد الاوسط ( محمولا  
 فيهما فهو ) الشكل ( الثانى ) كقولنا كل انسان حيوان ولاشئ من الفرس  
 بحيوان فلاشئ من الانسان بفرس وانما كان هذا الشكل ثانيا وما قبله ثالثا  
 لان الثانى يشارك الاول فى اشرف مقدمته وهى الصغرى من حيث  
 اشتغالها على موضوع المطلوب الذى هو اشرف من المحمول لانه الذى  
 لاجله يطلب المحمول فكانت للصغرى اشرفية بهذا الاعتبار فقدم على  
 سائر الاشكال فكان ثانيا والثالث يشارك الاول فى اخس مقدمته وهى  
 الكبرى من حيث اشتغالها على محمول المطلوب الذى هو اخس من الموضوع  
 لانه ربما يطلب لاجل الموضوع فيكون اخس من الموضوع بخلاف الرابع  
 فانه لا شركة له مع الاول اصلا ( فهذه هى الاشكال الاربعة المذكورة  
 فى المنطق ) الفرق بينها بحسب الماهية والاشرف ما ذكرناه آنفا واما

افرق بحسب الانهاج فالاول ينتج المطالب الاربعه الكليتين والجريتين والثاني  
ينتج السالبتين والثالث والرابع ينتجان الجريتين واما بحسب الاشتراط فللأول  
بحسب الكيف ايجاب الصغرى وبحسب الكم كاية الكبرى وللاثنى بحسب  
الكيف اختلاف المقدمتين بالايجاب والسلب وبحسب الكم كاية الكبرى  
وللثالث بحسب الكيف ايجاب الصغرى وبحسب الكم كاية احدى  
المقدمتين وللرابع بحسب الكم والكيف اما ايجاب المقدمتين مع كاية الصغرى  
او اختلافهما بالايجاب والسلب مع كاية احدى البراهين في المطولات  
ولما كانت الاشكال الاربعه غير مسنوية الاقدام في استنتاج المطالب لكونه  
في بعضها بالتيسر وفي بعضها بالتعسر اشار الله بقوله ( والشكل الرابع  
منها ) اى من هذه الاشكال ( بعد عن الطبع جدا ) لانه لا ينتج منه المط  
الابتعسر لمخالفته الاول القريب من الطبع اوارد على النظم الطبيعى  
في كلنا مقدمته واهم اوضع في المرتبة الرابعة حتى اسقطه بعضهم عن درجة  
الاعتبار \* فان قلت اذا كان الحد الاوسط موضوعا في الصغرى ومحمولا  
في الكبرى في الشكل الرابع يكون احد المذكورين واقعا في اول القياس  
والآخر في آخره فيكون طرفا المط فيه واقعين بين المذكورين حال كونهما  
مقرونين فينبغى ان يكون انتاج الرابع اوضح الانتاجات لان المق من تركيب  
القياس هو ايقاع المقارنة بين طرفي المط والمقارنة في الشكل الرابع حاصله  
دون الاشكال الباقية فاوجه حكمهم عليه بانه بعيد عن الطبع \* قلت  
وجهه ان المقارنة تشبه المصادرة وايضا لما وقع في الشكل الرابع موضوع  
المطلوب محمولا في الصغرى ومحموله موضوعا في الكبرى يحتاج عند تركيب  
النتيجة الى ان يجعل المحمول موضوعا والموضوع محمولا فيحتاج الى تغييرين  
ولهذا جعل بعيدا عن الطبع لكثرة الاعمال عند استنتاج المط بخلاف الاشكال  
الباقية ( واندى له عقل سليم وطبع مستقيم لا يحتاج الى رد ) الشكل  
( اثنى الى ) الشكل ( الاول ) في استنتاجه لانه لغاية قربه من الاول لمشاركته  
ايه في صفراء التي هي اشرف المقدمتين ينقاد باستقامة الطبع للنتيجة من غير  
طلب رده الى الاول بخلاف الثالث والرابع فانهما بعيدان عن الاول بالنسبة  
الى اثنى فاذا رد اثنى الى الاول يرتد بعكس الكبرى لانه موافق الاول في صفراء

مخالفه في كبراه فاذا عكست كبراه يجعل الموضوع محمولا والمحمول موضوعا  
 يصير عين الاول كما في قولنا كل انسان حيوان ولاشيء من الفرس بحيوان  
 فنقول في كبراه لاشيء من الحيوان بفرس والثالث يرتد الى الاول بعكس  
 الصغرى لانه موافق له في كبراه كقولنا كل انسان حيوان وكل انسان ناطق  
 فاذا عكست صغراء قلت بعض الحيوان انسان فيصير عين الاول والرابع  
 يرتد الى الاول بعكس الترتيب ابي يجعل الصغرى كبرى والكبرى صغرى  
 كنولنا كل انسان حيوان وكل ناطق انسان فاذا عكست الترتيب قلت  
 كل ناطق انسان وكل انسان حيوان او بعكس المقدمتين جميعا بان نقول  
 في صغراء بعض الحيوان انسان وفي كبراه بعض الانسان ناطق وان كان  
 هذا غير منيح لعدم كاية الكبرى ومثاله مما ينج منه كل حيوان انسان ولاشيء  
 من الناطق بحيوان فيرتد بالعكس الى قولنا بعض الانسان حيوان ولاشيء  
 من الحيوان ناطق فينج بعض الانسان ليس بناطق ( وانما ينج ) الشكل  
 ( الثاني عند اختلاف مقدمتيه بالايجاب والسلب ) بان تكون احدهما موجبة  
 والاخرى سالبة لانه لو اتفقتا في الايجاب والسلب لزم الاختلاف الموجب لعدم  
 الانتاج فان معنى الانتاج ان يستلزم ذات القياس النتيجة فلو انتفى هذا الشرط  
 لصدق القياس الوارد على صورة واحدة تارة مع النتيجة الموجبة واخرى  
 مع النتيجة السالبة وهو يدل على ان النتيجة ليست لازمة لذات القياس اما اذا  
 كانتا موجبتين فلانه يصدق كل فرس حيوان وكل صاهل حيوان والحق  
 الايجاب وهو كل فرس صاهل واو بدلنا الكبرى بقولنا وكل انسان حيوان كان  
 الحق السلب وهو لاشيء من الفرس بانسان واما اذا كانتا سالبتين فلانه يصدق  
 لاشيء من الانسان بفرس ولاشيء من الناطق بفرس والحق الايجاب وهو كل  
 انسان ناطق واو بدلنا الكبرى بقولنا لاشيء من الجمار بفرس كان الحق السلب  
 وهو لاشيء من الانسان بجمار ومع هذا الشرط يشترط في هذا الشكل كاية  
 الكبرى والا لاختلفت النتيجة ايضا اما اذا كانت موجبة جزئية فلانه  
 يصدق قولنا لاشيء من الفرس بانسان وبعض الحيوان انسان فكان الحق  
 الايجاب وهو كل فرس حيوان واو بدلنا الكبرى بقولنا بعض الناطق انسان  
 كان الحق السلب وهو لاشيء من الفرس بناطق واما اذا كانت سالبة جزئية

فلانه يصدق قولنا كل انسان ناطق وبعض الحيوان ليس بناطق فالحق  
 الايجاب وهو كل انسان حيوان ولو بدلنا بقولنا بعض الفرس ليس بناطق  
 كان الحق السلب وهو لاشئ من الانسان يفرس ولم يذكر المصنف هذا  
 الشرط مع انه لا بد من ذكره ( والشكل الاول هو الذي جعل معيارا ) اى  
 معيارنا ( للعلوم ) لانه هو الاصل من بين الاشكال والباقية مرتدة اليه  
 عند الاحتياج ( فنورده ههنا ) وحده مع ضروبه ( ليحتمل دستورا ) اى  
 قانونا ومرجعا يكتفى به وتوطئة لفهم الباقي ( ويستنتج ) اى يستحصل  
 ( منه المطلوب ) وشرط اتجاذه ايجاب الصغرى وكلية الكبرى ( والى كان  
 الشكل الاول واراد على نظم الطبع وكان دستورا فى هذا الفن والشكل الثانى  
 لا يحتاج من له عقل سليم وطبع مستقيم الى رده الى الاول وفى الاستنتاج  
 بخلاف السوال الرابع اهتم المصنف بالاول والثانى حيث تعرض لبيان شرط  
 اتجاذهما \* ولما كان الاول مستحقا لمزيد الاهتمام قصدى لبيان ضروبه  
 ايضا فقال ( وضربه به النتيجة اربعة ) والقياس العقلى يقتضى ستة عشر  
 ضربا وهذا بناء على انه لا عبرة للشخصية والطبيعة فى الاتساج والا  
 فالقياس يقتضى اربعة وستين ضربا اوعلى ان الشخصية فى قوة الجزئية  
 او الكلية والطبيعة ساقطة عن درجة الاعتبار وان المهمة فى قوة الجزئية  
 فتكون القضية المعترية منها هى المحصورة والمحصورات اربع الموجبة  
 الكلية والسالبة الكلية والموجبة الجزئية والسالبة الجزئية وهى كلها  
 معتبرة فى الصغرى والكبرى فاذا قرنت احدى الصغريات الاربع باحدى  
 الكبيريات الاربع يحصل ستة عشر ضربا وذلك ان كانت الصغرى  
 موجبة كلية فالكبرى اما موجبة كلية او سالبة كلية او موجبة جزئية  
 او سالبة جزئية وان كانت الصغرى سالبة كلية فالكبرى اما موجبة كلية  
 او سالبة كلية او موجبة جزئية او سالبة جزئية وان كانت موجبة جزئية  
 فالكبرى اما موجبة كلية او سالبة كلية او موجبة جزئية او سالبة جزئية وان  
 كانت سالبة جزئية فالكبرى كذلك ولما اشترط فيه ايجاب الصغرى بناء على  
 انها لو كانت سالبة لم يندرج الا صغر تحت الاوسط فلم يعد الحكم من الاوسط  
 الى الاصغر لان الحكم فى الكبرى على ما ثبت له الاوسط والاصغر ليس مما ثبت له

الايوسط فلا يلزم من الحكم على الاوسط الحكم على الاصغر سقط ثمانية  
اضرب وهي الصغرى السالبة الكلية مع الكبريات الاربع والصغرى  
السالبة الجزئية مع الكبريات الاربع وكذلك لما اشترط فيه كلية الكبرى بناء على  
انها لو كانت جزئية لم يندرج الاصغر تحت الاوسط لان الحكم في الكبرى على  
بعض الاوسط ويجوز ان يكون الاصغر غير ذلك البعض فالحكم على بعض  
الايوسط لا يندى الى الاصغر سقط اربعة اخرى وهي الصغرى الموجبة الكلية  
مع الموجبة الجزئية والسالبة الجزئية كبرى والصغرى الموجبة الجزئية مع  
الموجبة الجزئية او السالبة الجزئية كبرى فبقى بعد الاسقاط اربعة ضرب  
الضرب (الاول) من موجبتين كلتيني ينتج موجبة كلية كقولنا (كل جسم  
مؤلف وكل مؤلف محدث فكل جسم محدث و) الضرب (الثاني) من موجبة  
كلية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة كلية كقولنا (كل جسم مؤلف  
ولاشئ من المؤلف بقديم فلا شئ من الجسم بقديم و) الضرب (الثالث) من  
موجبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى ينتج موجبة جزئية كقولنا  
بعض الجسم مؤلف وكل مؤلف حادث فبعض الجسم حادث و) الضرب  
الرابع (من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية  
كقولنا (بعض الجسم مؤلف ولا شئ من المؤلف بقديم فبعض الجسم ليس  
بقديم) وترتيب هذه الضروب باعتبار النتيجة فالضرب الاول ينتج اشرف  
المحصورات وهو الموجبة الكلية لاشتمالها على الشرفين الايجاب والكلية  
والثاني ينتج السالبة الكلية وهي اشرف من الموجبة الجزئية لان الكلية اشرف  
من الجزئية لكونه شاملا ومضبوطا ونافعا في العلوم والثالث ينتج الموجبة الجزئية  
وهي اشرف من السالبة الجزئية لان فيه شرفا واحدا وهو الايجاب وليس في نتيجة  
الرابع شئ من الشرفين ولهذا وضع في المرتبة الرابعة فعلم من هذا ان الشكل  
الاول ينتج المطالب الاربعه الموجبتين والسالبتين كما مر والضروب النتيجة  
للكل الثاني اربعة ايضا وللشكل الثالث ستة وللشكل الرابع ثمانية عند  
المأخرين وخمسة عند المتقدمين وتفصيل ذلك وامثله واقامة البرهان عليه  
يطلب من المطلولات \* اعلم ان النتيجة تتبع اخس المقدمتين مثلا اذا كان القياس  
مركبا من موجبة وسالبة ينتج سالبة واذا كان مركبا من جزئية وكلية ينتج



جزئية ولما قسم القياس من قبل الى الاقتراضي والاستثنائي اراد ان يبين ان كل واحد منهما من اى شئ يتركب فقال (و) القياس (الاقتراضي) بحسب التركيب ستة اقسام لانه (امامركب من) مقدمتين (حليتين) ويسمى هذا اقتراضيا حلييا (كامركب) في قوائنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث (واما) مركب (من) مقدمتين شرطيتين (منصلتين) كقولنا ان كانت الشمس طالعة فانهار موجود وكلما كان النهار موجودا فالارض مضبئة ينتج) من اقتراض هاتين المقدمتين (ان كانت الشمس طالعة فالارض مضبئة) والمراد من المنصلتين لزوميتان لاتفاقيتان لانه لا فائدة في انتاج الاشكال المركبة من الاتفاقيات لان العلم بالقياس في المركبة منها موقوف على العلم بوجود الاصغر والا كبر في نفس الامر فيكونان معلومى الاجتماع من غير التفات الى الاوسط فلا يكون الاوسط محتملا اليه (واما) مركب (من) مقدمتين شرطيتين (منصلتين) كقولنا كل عدد فهو زوج او فرد كل زوج فهو اما زوج الزوج او زوج الفرد ينتج من بين المقدمتين كل عدد فهو اما فرد او زوج الزوج او زوج الفرد) لان صادق من المنفصلة الاولى كل عدد او زوج او زوج الفرد لان ان كانت الزوجية وهى منحصرة في قسمين كان الصادق احد قسميهما المذكورين في النتيجة ايضا فنصدق النتيجة المركبة من الاقسام الثلاثة قطعا \* اعلم ان العدد اما ان يكون مقسما الى المتساويين او لا فان كان منقسما الى المتساويين فهو الزوج كالاثنتين مثلا وان لم يقسم الى المتساويين بان لا يقسم اصلا كالواحد او يقسم الى غير المتساويين كالثلاثة فهو الفرد ثم الزوج ان يقسم الى ما يقسم الى المتساويين فهو زوج الزوج كالاربعة والاف فهو زوج الفرد كالسنة (واما) مركب (من) مقدمة (حلية و) مقدمة (منصلة) سواء كانت المنصلة صغرى والحلية كبرى (كقولنا كلما كان هذا) الشئ (انسانا فهو حيوان وكل حيوان جسم ينتج) من هاتين المقدمتين (كلما كان هذا) الشئ (انسانا فهو جسم) او كانت الحلية صغرى والمنصلة كبرى كقولنا كل انسان جسم وكلما كان هذا الجسم ماشيا فهو حيوان ينتج من الشكل الاول كل انسان حيوان (واما) مركب (من) مقدمة (حلية و) مقدمة (منصلة) سواء كانت المنصلة صغرى والحلية كبرى (كقولنا كل عدد

اما زوج واما فرد وكل زوج فهو منقسم بمساو بين يتنج ( من هاتين  
 القدمتين ) كل عدد فهو اما فرد او منقسم بمساو بين ( او كانت الجملة  
 صغرى والمنفصلة كبرى كقوا اكل انسان حيوان وكل حيوان اما ابيض  
 واما اسود يتنج كل انسان اما ابيض واما اسود ( واما مركب ( من ) مقدمة  
 ( متصلة و ) مقدمة ( منفصلة ) سواء كانت المتصلة صغرى والمنفصلة  
 كبرى ( كقولنا كلما كان هذا انسانا فهو حيوان وكل حيوان اما ابيض  
 واما اسود يتنج ) من هاتين المقدمتين ( كلما كان هذا انسانا فهو اما ابيض  
 او اسود ) او كانت المنفصلة صغرى والمتصلة كبرى كقولنا كل انسان اما  
 ابيض واما اسود وكلما كان هذا ابيض او اسود فهو حيوان يتنج كلما كان هذا  
 انسانا فهو حيوان \* اعلم ان الاشكال الاربعة تنعقد في كل واحد من اقسام  
 الشرطية وتكون شرائطه وحال نتائجه في الكمية والكيفية كما في الجمليات  
 من غير فرق الا ان المصنف لم يذكر هذه غير الشكل الاول فان اردت الاستقصاء  
 فيها فارجع الى المطولات \* ولما فرغ من بيان الاكثر في شرع في بيان الاستثنائي  
 فقال ( واما القياس الاستثنائي ) فهو مركب دائما من مقدمتين احديهما  
 شرطية والاخرى استثنائية اعني وضع احد جزئي الشرطية اى ايجابه  
 او رفعه اى سلبه ليلزم وضع جزئها الآخر او رفعه فاقسامه بحسب التركيب  
 ستة عشر وذلك لان الشرطية الموضوعة فيه لا تخلو من ان تكون متصلة  
 او منفصلة حقيقية او ممانعة الجمع او ممانعة الخلو فشرط انتاجه امور ثلاثة  
 احدها كون الشرطية موجبة وثانيها كونهما لزومية اذا كانت متصلة  
 وعنادية اذا كانت منفصلة وثالثها احيد الامرين اما كلية الشرطية  
 او كلية الاستثنائية اذا عرفت هذا ( فالشرطية الموضوعة فيه ) اى  
 في القياس الاستثنائي ( ان كانت متصلة ) موجبة لزومية كلية الشرطية  
 او الاستثنائية فالاستثناء فيها تصور على اربعة اوجه لانه اما ان يكون بعين  
 المقدم او بنقيضه او بعين التالى او بنقيضه فالاول والرابع يتنجان والثاني  
 والثالث عقيمان اشار الى المتنجين بقوله ( فاستثناء عين المقدم يتنج عين التالى )  
 لان المقدم منزوم واسالى لازمه ووجود الملزوم يستلزم وجود اللازم واللازم  
 انه كالك لازم من الملزوم فبطل الملازمة ( كقولنا ان كان هذا انسانا فهو

حيوان لكنه انسان فهو حيوان) فلا يتبع استثناء عين التالى عين المقدم لان وجود اللازم لا يستلزم وجود الملزوم بل اذا كان يكون اللازم اعم ووجود الاعم لا يستلزم وجود الاخص ( واستثناء نقيض التالى يتبع نقيض المقدم ) لان انتفاء اللازم يستلزم انتفاء الملزوم واللازم وجود الملزوم بدون اللازم فتبطل الملازمة ايضا ( كقولنا ان كان هذا انسانا فهو حيوان لكنه ليس بحيوان فلا يكون انسانا ) فلا يتبع استثناء نقيض المقدم نقيض التالى لانه لا يلزم من انتفاء الملزوم انتفاء اللازم بل اذا كون الملزوم اخص من اللازم و انتفاء الاخص لا يستلزم انتفاء الاعم \* فان قلت عدم الانتاج فيما اذ كانت الملازمة عامة اما اذا كانت متساوية فلا نتاج ضرورى كافي قولا كما كانت الشمس طالعه فالتها موجود لكن النهار موجود يتبع ان الشمس طالعه واو قلنا لكن الشمس ليست بطالعه يتبع ان النهار ليس بموجود \* قلت الانتاج ههنا لخصوص المادة لالذات المقدمات والمراد بالانتاج ههنا ما يكون لذات المقدمات ( وان كانت ) اى الشرطية الموضوعه فى القياس الاستثنائى ( منه صلة ) لزم ان تكون موجبه عناديه سواء كانت حقيقيه او مانعه الجمع او مانعه الخلو فان كانت حقيقيه فلا استثناء فيها يتصور على اربعة اوجه كلها متبجه اثنان باعتبار الوضع واثنان باعتبار الرفع لان وضع كل من الجزئين يتم رفع الآخر ورفع كل منهما يتبع وضع الآخر اشارة اليه بقوله ( فاستثناء عين احد الجزئين ) مقدهما كان او تاليا ( يتبع نقيض الآخر ) لان وجود صدق احد المعادين يستلزم عدم الآخر لا متناع الجمع بينهما كقولنا العدد اما زوج او فرد لكنه زوج يتبع انه ليس بفرد اولئك فردا يتبع انه ليس بزوج ( واستثناء نقيض احدهما ) اى احد الجزئين ( يتبع عين الآخر ) لا متناع الخلو بينهما كقولنا العدد اما زوج او فرد لكنه ليس بزوج يتبع انه فرد اولئك ليس بفرد يتبع انه زوج وان كانت مانعة الجمع وهى المركبه من قضيتين كل منهما اخص من نقيض الاخرى فلا استثناء فيها يتصور ايضا على اربعة اوجه اثنان متبجان وهما استثناء عين احد الجزئين يتبع نقيض الآخر لا متناع اجتماعهما فى الصدق كقولنا هذا الشئ اما شجر او حجر لكنه شجر فهو لا حجر اولئك حجر فهو لا شجر واثنان

عصيان وهما استثناء نقیض احد الجزئین لا یتیح عين الآخر لموار الخلو  
 بينهما كقولنا هذا الشيء اما حجر او حجر لکنه لا سحر یتیح انه حجر او كونه  
 لا حجر لا یتیح انه سحر وان كانت مانعة الخاد وهی المركبة من قضيتين كل  
 منهما اعم من نقیض الاخرى فلا استثناء فيها ايضا يتصور على اربعة  
 اوجه اثنان مدحان وهما استثناء نقیض احد الجزئین لا یتیح عين الآخر كقولنا  
 هذا الشيء اما لا سحر او حجر لکنه سحر یا سحر لا حجر او كونه سحر یا سحر  
 لا سحر واثنان عتین وهما استثناء عين احد الجزئین لا یتیح نقیض الآخر  
 كقولنا هذا الشيء اما لا سحر او لا حجر لکنه سحر یا سحر لا یتیح  
 انه حجر او لا سحر فصار مجموع النتائج في اساس

الاستثنائي عشرة والعميم سـ

شرع في بيان اقسامه بحسب المادة لان المنطقي لا يجب من الصورة  
 بحث عن المادة والقياس بحسب المادة خمسة يسمونها الصناعات الخمس  
 بحسب ضبطها انه ان تركب من المقدمات اليقينية يسمي برهان وان  
 تركب من المظنون والمقبولات يسمي خطابه وان تركب من المشهورات  
 يسمي جدلا وان تركب من التخيلات يسمي شعرا وان تركب من الشبهات  
 بايقينيات او الطيبات يسمي مغالطة ولما كان البرهان مركبا  
 من اليقينات قدمه على ما لا يكون مركبا منها فقال ( البرهان ) اي من  
 جملة الصناعات الخمس البرهان ( وهو قياس مؤلف من مقدمات  
 يقينية لانتاج اليقين ) قوله قياس جس يسمي الاقيسة الخمسة وقوله  
 مؤلف انما ذكر ليتعلق به قوله من مقدمات وهو انما ذكر ليو صف  
 بقوله يقينية وهو يخرج غير البرهان وقوله لانتاج اليقين ليس الاحتراز  
 بل تكميل الاجراء اخذ لانه علة غاية له ذكره ليشتمل التعريف على العلة  
 الاربع لان من لطائف التعريف ان يشتمل على العلة الاربع وهى  
 المادية والصورية والفاعلية والغائية فالمؤلف اشارة الى الصورة  
 بالمطابقة فان صورة البرهان هى الهيئة الاجتماعية للمقدمات  
 والى الفاعلية بالالتزام اذ لابد لكل ألف من مؤلف وهو القوة  
 العادلة ههنا والمقدمات اشارة الى المادية ولا نتاج اليقين اشارة

الى الغائية لان المقصود من البرهان اشاج المطلوب اليقيني و اليقين هو  
اعتقاد الشيء بأنه لا يمكن ان يكون الا كذا اعتقادا مطابقا للواقع غير يمكن  
الزوال فان اعتقاد المعتقد يكون الشيء كذا اما ان يكون مع احتمال نقيضه  
اولا فان كان الاول فلا يخ امان يكون طرفاه مساويين او يكون احدهما  
راجعا على الاخر فان كان الاول فهو الشك وان كان الثاني فالراجح هو الطن  
والمرجوح هو الوهم وان كان الثاني وهو ما يكون بلا احتمال نقيضه فلا يخ  
اما ان يكون مطابقا لنفس الامر اولا وانما هو الجهل المركب والاول فلا يخ  
اما ان يكون ممكن الزوال اولا فلاول هو لتقليد والثاني هو اليقين فالقيد الا.

في تعريف اليقين اعني اعتقاد الشيء جنس شامل للاتسم الستة اعني الشك  
والطن والوهم والجهل والتقليد واليقين قوله لا يمكن ان يكون الا كذا يخرج  
الشك والنس والوهم وقوله مطابقا للواقع يخرج الجهل وقوله غير يمكن  
الزوال يخرج التقليد ( ثم اعلم ان البرهان قسمان احدهما لمي وهو ما كان  
الحد الاوسط فيه علة للنسبة الاكبر الى الاصغر في الدهن والخارج كقولنا  
زيد متعفن الاخلاط وكل من اخلاط مجوم فزيد مجوم فتعفن الاخلاط  
علة لثبوت الحمى زيد في الدهن والخارج وانما يسمى لمي لا فائدة للية اى العلة  
في السؤال بها يحتاج بل كان كذا فهو منسوب لمي وثانيهما اني وهو ما كان  
الحد الاوسط فيه علة للنسبة المذكورة في الدهن لافي الخارج كقولنا زيد مجوم  
وكل مجوم متعفن الاخلاط فزيد متعفن الاخلاط فالحمى دلالة لثبوت تعفن  
الاخلاط زيد في الدهن لافي الخارج بل الامر بالعكس في الخارج اذا تعفن  
علة للحمى وانما يسمى انبلا اقتضاه على ائنة الحكم اى ثبوته ان الامر كذا فهو  
منسوب لان ( ولما كانت المقدمات اليقينية المذكورة في تعريف البرهان اهم  
من الضرورية وهي التي لا تحتاج في حصولها الى نظر وفكر والاطريقة وهي  
التي تحتاج في حصولها اليه اراد ان يبين الضروريات منها فقَالَ  
( واليقينات ) اى المقدمات اليقينية الضرورية ( ستة اقسام ) اى منحصرة  
فيها لان الحاكم بصديق النسبة اما العقل والحس او كلاهما معا لان المدرك  
منحصر فيهما فان كان العقل فهو اما ان يحكم بمجرد تصور طرفيه فلا  
توقف علي وسط حاضر في الدهن فهو الواو بات وان توقف عليه فهو

القضايا قياساتها معها وان كان الحس فهو المشاهدات وان كان كلاهما  
 معا فهو على ثلثة اقسام لان الحس الذى يكون مع العقل اما ان يكون حس  
 السمع او غيره فان كان حس السمع فهو المتواترات وان كان غيره فلما ان يحتاج  
 العقل في الجزم الى تكرار المشاهدة او لا يحتاج فان احتاج فهو المجربات وان  
 لم يحتاج فهو الحدسيات والى ما ذكر اشار المص بقوله احدها ( او ايات  
 كقولنا الواحد نصف الاثنين والكل اعظم من الجزء ) والسواد والباض  
 ... فان العقل في هذه الاحكام يحكم بمجرد تصور الطرفين ( و )  
 ( كقولنا الشمس مسرقة ) في المدرك  
 بالصر ( والامر محرقه ) ...  
 المشاهدة بالحس هذا اذا كان الحس من الخواس الطاهرة و ...

الباطنة تسمى وجدانيات كقولنا ان لنا جوعا وعطشا ( و )  
 فأنهـا ( مجربات كقولنا شرب السمومنا يسهل الصعراء ) فان العقل  
 في هذا الحكم يحتاج الى تكرار المشاهدات ( و ) رابعها ( حدسيات كقولنا  
 نور القمر مستفاد من الشمس ) لاختلاف تشكيلات نوره بحسب قربه وبعده  
 عن الشمس وانحسافه عند حيلولة الارض بينهما فالعقل يحكم فيه بمجرد  
 الحدث المفيد للعلم وهو سرعة انتقال الذهن من المسادى الى المطالب  
 والفرق بينه وبين الفكر ان الفكر لا بد فيه من حركتين حركة لتحصيل المبادئ  
 وهى حركة من المطالب الى المبادئ وحركة لتحصيل الصورة وهى حركة  
 من المبادئ الى المطالب بخلاف الحدس فانه لا حركة فيه اصلا لا يقال  
 الانتقال في الحدس حركة فكيف لا حركة فيه لاننا نقول الانتقال فيبدد فعى  
 ولا شئ من الحركة بدفعى لوجوب كون الحركة تدريجية اذا لخركة  
 هو الخروج من القوة الى الفعل على سبيل التدرج ولهذا قد يكون اختلاف  
 الناس في الفكر بالسرعة والبطء اما في الحدس فليس بالبالغة والكثرة ( واعلم  
 ان المجربات والحدسيات لا يصلح ان تكونا حجة على الغير لجواز ان لا يحصل  
 لذلك الغير الحدس والتجربة المفيد ان للعلم والفرق بينهما ان الحدسيات  
 واقعة بغير اختيار بخلاف المجربات ( و ) خامسها ( متواترات كقولنا  
 محمد عليه الصلوة والسلام ادعى النبوة وظهر المعجزة ) فان العقل يحكم

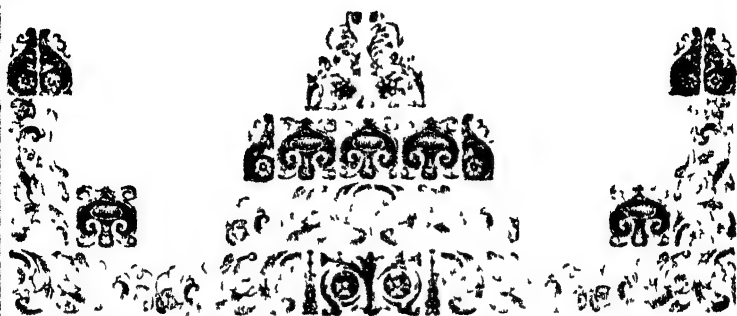
بذلك بواسطة السماع من الجمع الذي استحصال تواطؤهم على الكذب  
والضابط في حصول التواتر هي حصول العلم اليقيني للسامع من خبر المخبرين  
ولا يترتب فيه عدد معين مثل عشرين وثلاثين وتسعين وغيرها (و) سادسها  
(قضاياها قياساتها معها كقولنا الاربعة زوج) فالعقل يحكم زوجية الاربعة  
(بسبب وسط حاضر) مرتب (في الذهن وهو الانقسام بمساو بين) والمراد  
بالوسط هو الحد الاوسط لمقارنته والانه كقولنا بعد الاربعة زوج لانها منقسمة  
بمساو بين وكل ينقسم بمساو بين زوج فهذا الوسط متصور في الذهن عند  
تصور الاربعة زوج (ولما فرغ من بيان القياس البرهاني ومنتهى ما يقع فيه شرح في  
غير القياسات فقال (والجدل) من جملة الصناعات الخمس الجدل (وهو قياس  
مؤلف من مقدمات مشهورة) او مسلمة والمراد من المقدمات المشهورة هي  
القضايا التي يحكم العقل بها بواسطة اعتراف عموم الناس بها اما لمصلحة  
عامة كقولنا العدل حسن والظلم قبيح واما لرفعة كقولنا مواساة الفقراء  
محمودة واکرام الضعفاء واجب لقوله عليه السلام اكرموا الضعفاء ولو كان  
كافرا والحمية مثل قولنا كشف العورة مذموم في المحافل ومحافظة اهل  
البيت لازمة او لعادة كقبح ذبح الحيوان عند اهل الهند وعدم قبحه  
عند غيرهم والمقدمات المشهورة قد تبلغ في الشهرة مرتبة الاوليات والفرق  
بينهما ان في الاوليات يكفي تصور الطرفين بحكم العقل بخلاف المشهورات  
فانها تحتاج الى شيء من هذه المذكورات وايضا ان المشهورات قد تكون صادقة  
وقد تكون كاذبة بخلاف الاوليات فانها لا تكون الا صادقة والغرض من  
ترتيب الجدل الزام الخصم واقناعه من هو قاصر عن ادراك مقدمات البرهان  
(والخطابة) اي من جملة الصناعات الخمس الخطابة (وهي قياس مؤلف من  
مقدمات مقبولة من شخص معتد فيه) اما الامر سماوي كمعجزات الانبياء وكرامات  
الاولياء واما الاختصاص به بغير عقله كالعلماء وبغير يد يده كالصالحين (او) قياس مؤلف  
من مقدمات (مظنونة) وهي القضايا التي يحكم بها العقل حكما راجعا مع تجويز  
نقيضه تجويز امر جوحا كقولنا هذا الخاطئ يشر منه القرب فينهدم وكقولنا فلان  
يطوف بالليل فهو سارق والغرض من الخطابة ترغيب الناس في فعل الخير وتنفيرهم  
عن فعل الشر كما فعله الخطباء وواعظ (واشعر) اي من جملة الصناعات الخمس

الشعر ( وهو قياس مؤلف من مقدمات تنبسط منها النفس أو تنقبض ) ومنه هذه المقدمات مجليات تسمى وهي القضايا التي يتحول بها أثر النفس منها قبضا وبسطا كالوقيل الحمر باقوته سيالة تنبسط بها النفس وترغب في شربها وكما لو قيل العسل مره موهوعة فالنفس تنقبض منه وتفرغ وانرض من الشعر انفعال النفس بالترغيب والترهيب لتصير مبدأ فعل أو ترك أو رضاء أو سخط واهدا يقبض في بعض الحروب وعند الاستمادة والاستغطف ما لا يفيد غيره فان الناس اطوع للتخييل منهم للتصديق لكونه اعذب والذائق العلامة الرازي ويريد في اتفعال النفس ان يكون الشعر على وزن او يشد بصوت طيب ( فان قيل قد علم منه ان الشعر لا يطلب به التصديق بل يطلب به التخييل فلا يكون قياسا ) قلنا ان التخييل لما جرى مجرى التصديق من جهة تأثير في النفس قبضا وبسطا عديم الاقيسة ( والمغالطة ) اى من جملة الصناعات الخمس المغالطة ( وهي قياس مؤلف من مقدمات كاذبة شبيهة بالحق ) ولم تكن حقا . تسمى سفسطة ( او شبهة مشهورة ) ولم تكن مشهورة ويسمى مشاغبة ( او من مقدمات وهمية كاذبة ) هي القضايا الكاذبة التي يحكم الوهم الانسانى في امور غير محسوسة فانه لو حكم بالامور المحسوسة لم تكن كاذبة . كما لو حكم بحسن الحسناء وقبح النسوة . واما لو حكم في المعقولات الصرفة فانه يكون هذا الحكم كاذبا قطعاً وذلك لان الوهم قوة جسمانية الانسان يدرك بها المعاني الجزئية المنترعة من المحسوسات فذلك القوة تابعة للحس الذي لا يدرك به الا المحسوسات فتى لو حكم الوهم في المحسوسات بصدق هذا الحكم والعقل بصدقه فيه ومتى لو حكم في المعقولات بكذب هذا الحكم لعدم ادراكه في الامور المعقولة ويدل على ذلك ان الوهم يوافق العقل في المقدمات البينة لانتاج مثل قولنا الميت جاد وكل جاد لا يخاف مع انه يخالف العقل في النتيجة الحكم بالخوف عن الموتى اذا عرفت هذا فاعلم ان المغالطة تنحصر في قسمين القسم الاول هو المركب من مقدمات كاذبة . شبيهة بالحق او بالمشهورة . والقسم الثانى وهو المركب من مقدمات وهمية . كاذبة . وهي ينقسمها قياس فاسد لا يفيد يقينا ولا ظنا بل مجرد الشك والسبهة الكاذبة . وفساده قد يكون من جهة الصورة وقد يكون من جهة المادة ما فساد من جهة الصورة فانه يكون بانتهاء شرط انتاجه ككون الصغرى في الشكل الاول سالبة . والكبرى



جزئية واما فسادها من جهة المادة فبان يجعل المطلوب مقدمة القياس كما  
يقال كل انسان بشروا وكل بشروا ناطق ينتج كل انسان ناطق وسبب الغلط  
فيه ما فيه من المصادرة على المط للمام في تعريف القياس ان النتيجة يجب  
ان تكون قولاً آخر وهي ههنا ليست كذلك بل هي عين احد المقدمتين  
لمرادفه الانسان للبشر او بان لا يعمل المتدمات الكاذبة على انها صادقة  
بواسطة مشبهتها اياها اما من جهة الصورة كما في قولنا الصورة الفرس  
لنفوش على الجدار انها فرس وكل فرس صهال ينتج ان تلك الصورة صهالة  
ومن جهة المعنى وذلك قد يكون بوضع القضية الضمنية مقام الكلية كما يقال الاسم  
كلمة والكلمة ما اسم او فعل او حرف ينتج ان الاسم اما اسم او فعل او حرف وهو  
انقسام الشيء الى نفسه والى غيره وقد يكون بعدم رعاية وجود الموضوع في  
الموجبه كقولنا كل انسان وفرس فهو انسان وكل انسان وفرس فهو فرس  
ينتج من الشكل الثالث ان بعض الانسان فرس ووجه الغلط فيه ان موضوع  
الصغرى والكبرى غير موجودا فلاسي من الموجودات يصدق عليه انه انسان  
وفرس معا والغرض من تأليف المقابلة تغليب الخصم ودفعه والفائدة العظيمة  
فيها معرفتها للاحتراز عنها (والعمدة) اي ما يعم عليه من هذه الصناعات  
الحسن (هو البرهان لا غير) قيل في قوله تعالى \* ادع الى سبيل ربك بالحكمة  
والموعظة الحسنة \* وجادلهم بالتي هي احسن \* الآية ان الحكمة اشارة الى  
البرهان والموعظة الحسنة الى الخطابة وجادلهم الى الجدل فيكون كل من  
هذه الاشياء معتمدا عليه في الدعوة الى سبيل الحق لكن بالنسبة الى نفس المستدل  
العمدة هو البرهان فقط اذ به يتوصل الى تحقيق الحقائق وتدقيق الدقائق وبه  
يتوصل الى ادراك الصور القدسية والاحكام النبوية ولهما اخص المصنف  
العمدة بالبرهان فقط (وليكن هذا آخر رساله) لاثير به (في المنطق) قال جامعه  
العقير الى رحمة ربه القدير محمود ابن الحافظ حسن المغنيسي عالمهما الله تعالى  
لطفه الخي والجلي (وليكن هذا آخر ما اوردنا جمعه من الشروح والحواشي  
امانة للطالبيين الصاقين وحشرنا واياكم في زمرة السعداء والصالحين  
والحمد لله رب العالمين وصلى الله تعالى على رسوله محمد وآله الطيبين الطاهرين  
\* تم طبع في المطبعات بمصر في سنة ١٢٨٠ هـ \*





ایسا غوجی

بسم الله الرحمن الرحيم

قال السبع لامام اعلامه افضل المنه آخرين \* قدوة الحكماء الراستقين  
\* خير الدين الاميرى طب الله تراه \* وجعل الجنة مثواه \* نحمد الله  
على توفيقه \* ونسبته هداية طريقه \* ونصلى على محمد وعترته اجمعين  
\* اما بعد \* فهذه رسالة في المنطق اودرنا فيها مايجب استحضارها  
لمريدى فى شئ من العلوم مستعيناً بالله تعالى انه مفيض الخير والجلود  
( ايسا غوجى ) اللفظ الدال بالوضع يدل على تمام ما وضع له بالمطابقة  
وعلى جرته بالتضمن ان كان له جزء وعلى مايلزمه فى الالزام بالالتزام  
كالانسان فانه يدل على الحيوان الناطق بالمطابقة وعلى احدهما بالتضمن  
وعلى قائل العلم وصحة الكتابة بالالتزام \* ثم اللفظ اما مفرد وهو الذى  
لايراد بالجزء منه دلالة على جزء معناه كالانسان \* واما مؤلف وهو الذى  
لايكون كذلك كراى الحجارة \* والمفرد اما كللى وهو الذى لا يمنع نفس  
تصور مفهومه عن وقوع الشراكة كالانسان \* واما جزئى وهو الذى يمنع  
نفس تصور مفهومه عن ذلك كزيد \* والكللى اما ذاتى وهو الذى يدخل  
فى حقيقة جزئياته كالحيوان بالنسبة الى الانسان والعرس \* واما عرضى  
وهو الذى يخالفه كالمضاحك بالنسبة الى الانسان \* والذاتى اما مقول

( فى جواب )

في جواب ماهو بحسب الشركة المحضة كالحيوان بالنسبة الى الانسان  
 وانفس وهو الجنس \* ويرسم بانه كلى مقول على كثيرين مختلفين  
 بالحقيق في جواب ماهو \* واما مقول في جواب ماهو بحسب الشركة  
 والخصوصية معا كالانسان بالنسبة الى زيد وعمرو وهو النوع \* ويرسم  
 بانه كلى مقول على كثيرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة في جواب ماهو  
 \* واما غير مقول في جواب ماهو بل مقول في جواب اى شىء هو في ذاته وهو  
 الذى يميز الشىء عما يشاركه في الجنس كالناطق بالنسبة الى الانسان وهو  
 الفصل \* ويرسم بانه كلى مقول على الشىء في جواب اى شىء هو في ذاته  
 \* واما العرضى فاما ان يمنع انفكاكه عن الماهية وهو العرض اللازم \* او  
 لا يمنع وهو العرض المفارق وكل واحد منهما اما ان يخص بمحنة  
 واحدة وهو الخاصة كالضاحك بالقوة وافعل بالانسان \* ويرسم بالها  
 كلة يقال على ما تحت حقيقة واحدة فقط قولاً عرضياً ( واما ان يعم  
 حقايق فوق واحدة وهو العرض العام كالتنفس بالقوة وبالفعل للانسان  
 وغيره من الحيوانات ويرسم بانه كلى يقال على ما تحت حقايق مختلفة  
 قولاً عرضياً في القول السارح في اخذ قول دال على ماهية الشىء وهو  
 الذى يتركب عن جنس شىء وفصله القريين كالحيوان والناطق  
 بالنسبة الى الانسان وهو الحد اتمام \* والحد ناقص وهو الذى يتركب عن  
 جنس البعيد وفصله القريب كالجسم الناطق بالنسبة الى الانسان \* والرسم  
 تمام وهو الذى يتركب عن جنس الشىء القريب وخصوصه اللازمة  
 كالحيوان الضاحك في تعريف الانسان \* والرسم الناقص وهو الذى  
 يتركب عن عرضيات تختص جملتها بحقيقة واحدة كقولنا في امر بف  
 الانسان انه ماش على قدميه عريض الاصابع يادى اسيرة مستقيم  
 انقائمة ضمها كالباطع في القضية \* اقصية قولنا يسمع ان يقال  
 لقائله انه صادق فيه او كاذب فيه \* وهى اما حلية كقولنا زيد كاذب  
 \* واما شرطية متصلة كقولنا ان كانت الشمس طامعة فالتهار موجود  
 \* واما شرطية منفصلة كقولنا العدد اما ان يكون زوجا او فردا  
 \* والجزء الاول من الحلية يسمى موضوعا والثانى محمولا \* والجزء الاول

من الشرطية يسمى مقدما والثاني تالبا \* القضية اما موجبة كقولنا  
 زيد كاتب \* واما سالبة كقولنا زيد ليس بكاتب \* وكل واحد منهما  
 اما مخصوصة كما ذكرنا \* واما محصورة وهي اما كلية مسورة كقولنا كل  
 انسان كاتب ولاشئ من الانسان بكاتب واما جزئية مسورة كقولنا  
 بعض الانسان كاتب وبعض الانسان ليس بكاتب \* واما ان لا يكون  
 كذلك تسمى ههله \* كقولنا الانسان كاتب الانسان ليس بكاتب  
 \* والمنصلة اما لزومية كقولنا ان كانت الشمس طالعة فانهما موجود  
 \* واما اتفاقية كقولنا ان كان الانسان ناطقا فالجار ناهق \* والمنفصلة  
 اما حقيقية كقولنا العدد اما زوج واما فرد \* وهي اما مازمة بالجمع والخلو  
 معا \* واما مازمة بالجمع فقط كقولنا هذا الشئ اما بحجر واما حجر \* واما  
 مازمة بالخلو فقط \* كقولنا زيد اما ان يكون في البحر واما ان لا يغرق  
 \* فقد تكون المنفصلات ذات اجزاء ثلثة كقولنا العدد اما زائد  
 او ناقص او مساو \* التناقض وهو اختلاف القضيتين بالاجاب  
 والسلب بحيث يقتضى لذاته ان يكون احديهما صادقة والاخرى كاذبة  
 كقولنا زيد كاتب زيد ليس بكاتب \* ولا يتحقق ذلك الا بعد اتفاقهما  
 في الموضوع والمحمول والزمان والمكان والاضافة والقوة والفعل والجزء  
 والكل والشرط \* ونقيض الموجبة الكلية انما هي السالبة الجزئية  
 كقولنا كل انسان حيوان وبعض الانسان ليس بحيوان \* ونقيض  
 السالبة الكلية انما هي الموجبة الجزئية كقولنا لاشئ من الانسان  
 بحيوان وبعض الانسان حيوان \* والمحصورات لا يتحقق التناقض  
 بينهما الا بعد اختلافهما في الكلية والجزئية لان الكليتين قد تكذبان  
 كقولنا كل انسان كاتب ولاشئ من الانسان بكاتب \* والجزئيتين قد  
 تصدقان كقولنا بعض الانسان كاتب وبعض الانسان ليس بكاتب  
 \* والعكس وهو ان يصير الموضوع محمولا والمحمول موضوعا مع بقاء السلب  
 والاجاب بحاله والتكذيب بحاله \* والموجبة الكلية لا تنعكس  
 كلية لانه يصدق قولنا كل انسان حيوان ولا يصدق كل حيوان انسان  
 بل تنعكس جزئية لاما اذا قلنا كل انسان حيوان يصدق قولنا بعض

الحيوان انسان فانما نجد شيئا معيناً موضوعاً بالانسان والحيوان فيكون بعض  
الحيوان انساناً \* والموجبة الجزئية ايضا تنعكس جزئية بهذه الحجة \*  
والسالبة الكلية تنعكس سالبة كلية وذلك بين بنفسه فانه اذا صدق قولنا  
لاشيء من الانسان بحجر فيصدق لاشيء من الحجر بانسان \* والسالبة  
الجزئية لا عكس لها الزوما لانه يصدق بعض الحيوان ليس بانسان ولا  
يصدق عكسه \* والقياس \* وهو قول مؤلف من اقوال متى سلمت  
لزم عنها لذاتها قول آخر \* وهو اما اقتراني كقواننا كل جسم مؤلف  
وكل مؤلف محدث فكل جسم محدث \* واما استثنائي كقواننا ان كانت  
الشمس طالعة فالتأخر موجود لكن التأخر ليس بموجود فالتأخر ليس  
بطالعة \* والمكرر بين مقدم متى القياس فصاعدا يسمى حدا اوسطا  
وموضوع المطلوب يسمى حدا اصغرا ومحمول المطاوب يسمى حدا اكبرا  
\* والمقدمة التي فيها الاصغرى تسمى الصغرى والمقدمة التي فيها الاكبر  
تسمى الكبرى \* وهيئة التأليف من الصغرى والكبرى تسمى شكلا \* والاشكال  
اربعة لان الحد الاوسط ان كان محمولا في الصغرى وموضوعا في الكبرى فهو  
الشكل الاول وان كان بالعكس فهو الشكل الرابع وان كان موضوعا  
فيهما فهو الثالث او محمولا فيهما فهو الثاني فهذه هي الاشكال الاربعة  
المذكورة في المنطق \* والشكل الرابع منها بعيد عن الطبع جدا والذي  
له عقل سليم وطبع مستقيم لا يحتاج الى رد الثاني الى الاول وانما يتبع الثاني  
عند اختلاف مقدمتيه بالسلب والايجاب \* والشكل الاول هو الذي  
جعل معيار العلوم فنورده ههنا ليجعل دستوراً وينتج منه المطلوب  
\* وشرط انتاجه ايجاب الصغرى وكلية الكبرى فضروريه المنتجة اربعة  
\* الضرب الاول كقولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث فكل جسم  
محدث \* والثاني كقولنا كل جسم مؤلف ولاشيء من المؤلف بقديم  
فلاشيء من الجسم بقديم \* والثالث كقولنا بعض الجسم مؤلف وكل  
مؤلف حادث فبعض الجسم حادث \* والرابع كقولنا بعض الجسم مؤلف  
ولاشيء من المؤلف بقديم فبعض الجسم ليس بقديم \* والقياس الاقتراني  
امامركب من حيلتين كامر واما من متصلتين كقولنا ان كانت الشمس



